التنمية الاقتصادية بالاقليم المصرى ، دواعيها ومشاكلها

الدكتور محمد عبد العزيز عجمية

الأستاذ المساعد بكلية التجارة – قسم الاقتصاد – جامعة الاسكندرية

(أولا) تقديم

قبل أن نضع للتخلف الاقتصادى معنى أو مفهوما يتعين علينا أن نسوق باختصار خصائص الاقتصاد المتخلف لنميزه عن الاقتصاد المتقدم أو الراقى – فالاقتصاديات المتخلفة تتميز عموما بالصفات الرئيسية الآتية [١] :

١ – انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى . فبينما كان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى فى الولايات المتحدة الأمريكية فى عام ١٩٥٣ : ١٩٠٨ دولاراً وفى كندا ١٣١٨ دولاراً نجده ١٧٤، ١١٢ ١١١ دولاراً فى كل من اليونان ومصر وسوريا على التوالى [٢] .

٢ – زيادة عدد ساعات العمل للعامل فى الأسبوع . فبينما نجد أن العامل فى الولايات المتحدة الأمريكية يعمل فى المتوسط ٤٠ ساعة أسبوعيا نجده يعمل ٤٥ ساعة فى المملكة المتحدة ، ٤٨ ساعة فى ايطاليا ، ٥٠ ساعة فى مصر ، فالبعض يعتقد أن زيادة عدد ساعات العمل تنهض دليلا على التخلف الاقتصادى [٣] .

---

[١] أنظر : Harvey Leibenstein, Economic Backwardnes وكذلك أنظر : and Economic Growth, Chapter 4. Charles Kindleberger, Economic Development.

[٢] كان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى فى عام ١٩٥٣ بالنسبة لبعض الدول كما يلى :

	بالدولار		بالدولار		بالدولار
الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٠٨	المملكة المتحدة	٩٣٠	بيروت	١٤٠
كندا	١٣١٨	فرنسا	٦٠٠	مصر	١١٢
سويسرا	٩٩٥	لبنان	٢٦٥	سوريا	١١١
نيوزيلندا	٩٦٨	تركيا	٢٢١	الهند	٦٠

[٣] راجع : Charles Kindleberger, op. cit., p. 6.

٣ – لا نستطيع الحكم على تقدم الدولة اقتصاديا بمقدار الموارد الاقتصادية الموجودة بها . فنجد دولة مثل سويسرا لا تحوى موارد تذكر ومع ذلك فهى تتمتع بمستوى اقتصادى رفيع لاستفادتها من مواردها الطبيعية الغير ملموسة – كالموقع الجغرافى والمناخ والسطح والوضع السياسى . فبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى ٩٩٥ دولاراً فى عام ١٩٥٣ ، وفى نفس الوقت نجد دولا غنية بمواردها الطبيعية الملموسة – من أرض خصبة ومعادن وفيرة – كما فى بعض دول أمريكا اللاتينية ومع ذلك فما زالت متخلفة وما زال متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها منخفضا . فطبقا لتقديرات الدخل فى عام ١٩٥٣ كان متوسط نصيب الفرد فى فنزويلا ٥٣٠ دولاراً وفى كيوبا ٢٩٦ وفى البرازيل ٢١٥ وفى المكسيك ٢٠٠ دولاراً هذا بالرغم من توفر الأراضى الخصبة والمراعى والمعادن وعلى رأسها البترول والنحاس والحديد .

٤ – ارتفاع نسبة المدخرات القومية فى الدول المتقدمة اقتصاديا حيث تصل الى ١٥ أو ٢٠٪ من الدخل القومى ، ويواجه الاقتصاد المتقدم فى هذه الحالة مشكلة كيفية استثمار تلك المدخرات . أما فى الدول المختلفة اقتصاديا فغالبا ما تنعدم هذه المدخرات أو تكون منخفضة جداً اذ تبلغ هذه النسبة فى الاقليم المصرى ٢ ٪ من الدخل القومى .

٥ – تستخدم الدول المتخلفة اقتصاديا نسبة عالية من مواردها الاقتصادية فى الزراعة البدائية وفى حالات عديدة توجد بها صناعات للتعدين ولقطع الأخشاب من الغابات وغالبا ما تكون لصالح رؤوس الأموال الأجنبية . أما الدول الصناعية فنجدها توجه نسبة كبيرة من مواردها نحو الصناعة . وعلى ذلك اذا حاولت الدول المتخلفة أن تنهض فعليها أن تعيد توزيع مواردها من جديد بين الصناعات المختلفة وهذا أمر يحتاج الى مجهود وتنظيم ووقت طويل .

٦ – نلاحظ كذلك أن الدول المتقدمة اقتصاديا تصدر رؤوس الأموال الى العالم الخارجى وعادة لا تعانى من عجز دائم فى موازينها الحسابية ،

أما الدول المتخلفة اقتصاديا فهى فى العادة مستوردة صافية لرؤوس الأموال كما انها تعانى ــ فى العادة من عجز دائم فى موازينها الحسابية مما يؤدى الى اعاقة عمليات التنمية الاقتصادية .

٧ ــ نلاحظ كذلك أن نسبة كبيرة من السكان فى الدول المتخلفة تتراوح بين ٧٠ الى ٩٠ ٪ تعمل فى ميدان الزراعة ، وان الاقتصاد القومى عامة يعانى من وجود البطالة المقنعة . وفى ظل الأوضاع الحالية يصعب تغيير الحال لأن فرص العمل خارج الزراعة محدودة .

٨ ــ نسبة كبيرة من الدخل تنفق على المواد الغذائية والضرورية اذ أن الميل الى الاستهلاك كبير ، وأى زيادة فى الدخل سيصحبها زيادة فى الانفاق .

٩ ــ انخفاض المستويات الصحية والثقافية والفنية .

١٠ــ انخفاض معدلات التجارة بالنسبة للفرد الواحد ، وضعف وقلة الوسائل التمويلية والتسويقية فى الدول المتخلفة .

١١ــ تتميز الزراعة فى الدول المتخلفة اقتصاديا بقلة استخدام الوسائل الميكانيكية وبانخفاض متوسط نصيب العامل من رأس المال المستثمر فيها ومن أن حجم المزرعة صغير ، وكذلك يعانى المزارعون من المديونية ومن تفتيت الملكية .

١٢ــ تعانى الدول المتخلفة اقتصاديا وجغرافيا من ارتفاع معدلات الخصوبة والوفيات ومن نقص المواد الغذائية مما يؤدى الى انخفاض المستويات الصحية وكذلك تواجه هذه الدول مشكلة الضغط السكانى الريفى Rural overcrowding,

بعد أن ذكرنا كل هذه الخصائص التى يتصف بها الاقتصاد المتخلف فهل نستطيع أن نضع تعريفا شاملا ومقياسا عاما للدول المتخلفة اقتصاديا؟

يصف البعض الدولة بالتخلف الاقتصادى اذا كان عدد السكان منسوبا الى مساحتها قليلا ، بمعنى أن الدولة تمر فى مرحلة الخفة السكانية Underpopulated وانه من الممكن زيادة الانتاج وبالتالى الدخول الا انه يتعين فى هذه الحالة التأكد من ثراء الدولة بالموارد الطبيعية ومن مدى سهولة أو صعوبة الاستفادة منها .

ويعتقد نفر آخر من الاقتصاديين أن ندرة رؤوس الأموال كثيراً ما تعنى قيام التخلف الاقتصادى (١) .

ونفر ثالث يعتقد أنه كلما زادت نسبة الانتاج الصناعى الى مجموع الانتاج أو كلما زاد عدد العمال فى الصناعة الى مجموع السكان كلما نهض ذلك دليلا على درجة التقدم الاقتصادى .

ويعتقد الأستاذ جيكوب فاينر أن أنسب التعاريف للبلد المتخلف هو : « ... ان البلد المتخلف ما كان مرتقبا فى شأنه اذا ثمر فيه مزيد من رؤوس الأموال أو العمل أو ما كان فى المتناول ثرواته الطبيعية أو طائفة من تلك العناصر مجتمعة ان يؤدى ذلك الى النهوض بامكانيات ذلك البلد الى حد يتيح لسكانه مستوى معيشة أرفع ، فان كان متوسط دخل ذلك البلد مرتفعا نوعا أدى تضافر تلك العناصر الى النهوض بامكانياته الى حيث يتيح لمزيد من سكانه مستوى معيشة لا يقل عن مستواهم الحالى » (٢) .

---

(١) فيذكر أنصار هذا الرأى أن ارتفاع أسعار الفائدة ينهض دليلا على قدرة رؤوس الأموال، الا أن الأستاذ جيكوب فاينر يذكر أن ارتفاع سعر الفائدة ليس مقياسا سليما لندرة رؤوس الأموال . فانتقال الأموال من بلد الى آخر أدى الى أن أسعار الفائدة تكاد تكون متساوية فى معظم أرجاء العالم . وقبل عام ١٩١٤ كانت الهند والولايات المتحدة والارجنتين واستراليا تقترض فى السوق المالية البريطانية قروضاً لآجال طويلة بأسعار تكاد تكون متساوية ، ولم يكن مرجع الاختلاف فى أسعار الفائدة الى أن البلد المقترض متخلف بل الى أن ماضيه من ناحية قيامه بالتزاماته لا يبعث على الطمأنينة . راجع Jacob Viner, International Trade and Economic Development Chapter VI.

(٢) أنظر ترجمة الأستاذ سنى اللقانى لكتاب جيكوب فاينر فى التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية ص ٢٤٥

وفى رأينا أن المناطق المتخلفة اقتصاديا هى تلك التى تعانى من انخفاض حقيقى فى مستوى دخول أفرادها وان عمليات النمو الاقتصادى تؤدى الى زيادة حقيقية فى تلك الدخول .

بعض مقاييس للتنمية الاقتصادية [1]:

بعد أن استعرضنا فى عجالة الصفات الرئيسية للاقتصاد المتخلف وبعض المحاولات للوصول الى تعريف صادق وشامل للتنمية الاقتصادية نرى أن نستعرض بعض مقاييس التنمية الاقتصادية .

(أولا) متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى :

من مقاييس التنمية الاقتصادية متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى . الا أن هناك العديد من المشاكل التى تواجه الدولة المتخلفة للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقى للفرد . من هذه الصعوبات أن احصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة . بل وفى حالات عديدة غير صحيحة . ومنها كذلك مشكلة هل نقسم الدخل الكلى على جميع السكان أم نقسمه على السكان العاملين Working force دون غيرهم . فاحتساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحى الاستهلاك ، واحتساب الدخل للسكان العاملين دون غيرهم مفيد من نواحى الانتاج . ويعتقد الأستاذ Charles Kindleberger ان اهتمامنا بصدد التنمية الاقتصادية يتعين أن يوجه الى الانتاجية وليس الى مستوى المعيشة أى الى الدخل المنتج وليس الى الدخل المنفق ، ولذلك فيجب أن يحتسب الدخل الى السكان العاملين دون غيرهم [2].

(ثانيا) الدخل القومى الكلى :

يقترح الأستاذ Meade قياس النمو الاقتصادى بالتعرف على الدخل القومى الكلى وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل . الا أن هذا المقياس لم يقابل فى الأوساط الاقتصادية بالترحاب والقبول لأن زيادة الدخل (أو نقصه)

---

(١) انظر الملحق (١) فى نهاية هذا البحث .

(٢) Kindleberger, op. cit., p. 10.

لا يؤدى الى الوصول الى نتائج ايجابية . فزيادة الدخل القومى لا تعنى نمواً اقتصاديا طالما ان زيادة فى السكان تحققت بنسبة أكبر ، كذلك يتعذر الاستفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من الدولة واليها .

(ثالثا) الدخل المتوقع :

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادى على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الحقيقى . فالدولة التى لديها الامكانيات والموارد والتكنولوجيا يتعين عليها أن تدخل ذلك فى اعتبارها عند احتساب الدخل .

(رابعا) معادلة التنمية الاقتصادية للأستاذ Singer [1]

Singer's Crowth Formula

وضع الأستاذ سنجر معادلة للنمو الاقتصادى فى عام ١٩٥٢ . ولقد وصل الى تلك المعادلة بمساعدة الأعمال التى قام بها فى هذا الصدد غيره من الاقتصاديين أمثال هكس وهارود ودومار . وقد عبر سنجر عن معادلة النمو Rate of Crowth بأنها دالة لثلاثة عوامل :

(ا) الادخار الصافى Net Saving

(ب) انتاجية رأس المال Productivity of Capital

(جـ) معدل نمو السكان Population Crowth

وتتخذ هذه الدالة الشكل الآتى :

$$D = S\,P - R$$

أى أن :

معدل النمو السنوى لدخل الفرد = معدل الادخار الصافى × انتاجية الاستثمارات الجديدة — معدل نمو السكان السنوى .

---

(١) J. E. Meade, Trade and Welfare, Chap. VI.

أنظر Fuad A. Abdullah, Productivity, Industrialization and Economic Growth, In Egypt, Iraq, and Turkey, Ph. D. Dissertation, p. p. 66 - 70.

ولقد وضح سنجر قيما عددية لهذه المتغيرات فافترض :

أن معدل الادخار الصافى (S) = ٦٪ من الدخل القومى

ان انتاجية الاستثمارات الجديدة (P) = ٢ر ٪

ان معدل النمو السنوى للسكان (R) = ١ر٢٥ ٪

واعتقد ان هذه النسب تنطبق تماما على حالة معظم الدول المتخلفة اقتصاديا الا ان لنا بعض الملاحظات على ما أورده الأستاذ سنجر من أرقام خاصة بالدول المتخلفة :

(ا) ان افتراض نسبة الادخار الصافى بأنها تساوى ٦ ٪ من الدخل القومى افتراض مقبول ، ولو ان فى استطاعة الدول المتخلفة ان تدخر أكثر من هذه النسبة .

(ب) ان افتراض معدل نمو السكان السنوى فى الدول المتخلفة بأنه يساوى ١ر٢٥٪ أقل كثيراً من المعدلات السائدة فى معظم الدول المتخلفة ، ففى مصر مثلا نجد أن معدل نمو السكان يقدر بحوالى ٢٪ سنويا .

(جـ) قدر الأستاذ سنجر انتاجية الاستثمارات السائدة بـ ٢ر٪ وهى نسبة منخفضة وتقل كثيراً عن الحقيقة فى معظم الدول المتخلفة اقتصاديا ولقد قدر الأستاذ فؤاد عبد الله ، فى رسالة لنيل الدكتوراه ، انتاجية الاستثمارات الجديدة فى ميدان الصناعة بحوالى ٩٩ر٪ فى تركيا ، ١١ر١٪ فى العراق ، ٩٦٪ فى مصر . وفى قطاعى الزراعة والتجارة ستكون انتاجية الاستثمارات الجديدة بصفة عامة تفوق ٢ر ٪ [١] .

---

(١) هذا الرقم فى اعتقادنا أقل من معدل النمو الحالى فطبقا لأحدث التقديرات ارتفع الدخل الأهلى للاقليم المصرى فى السنوات الأخيرة من ٧٤٢ مليون جنيه عام ١٩٥٢ الى ٩٣١ مليونا عام ١٩٥٧ أى بزيادة قدرها ١٨٩ مليون جنيه أو ٥ر٢٥ ٪ خلال خمس سنوات، وتمثل=

ولقد قدر نسبة الدخل من الاستثمارات الجديدة بصفة عامة فى مصر وتركيا بما يعادل ٦و ٪ وهو معدل يبلغ ثلاثة أمثال المعدل الذى وضعه سنجر فى دالته .

وبذلك يكون معدل النمو السنوى لدخل الفرد فى الدول المتخلفة طبقا لتقديرات سنجر :

$$= ٦ \times ٢ر - ٢٥ر ١$$

$$= ٢ر ١ - ٢٥ر ١ = - ٥٠ر$$

أما فى مصر فطبقا للتعديلات التى ادخلت على تقديرات سنجر نجد أن معدل النمو السنوى لدخل الفرد = ٦ × ٦ر − ٢ = ٦ر١ [١] .

(ثانيا) ضرورة التنمية فى الاقليم المصرى

أصبحت معظم دول العالم المتخلفة اقتصاديا تعمل على تنمية اقتصادياتها بتوجيه عوامل الانتاج التوجيه الذى يعود عليها بأكبر منفعة ممكنة . وفى الاقليم المصرى من الجمهورية العربية أصبحت عمليات التنمية الاقتصادية .

= هذه النسبة زيادة سنوية بمعدل ٦٥ر٤ ٪ فى المتوسط . ولقد تطور الدخل القومى خلال تلك الفترة كما يلى (بآلاف الجنيهات) .

١٩٥٢	٧٤٢ر٣٥٩	١٩٥٣	٧٧٠٥٤٠
١٩٥٤	٨٥٥ر٣٥٠	١٩٥٥	٨٨٧٩٠٠
١٩٥٦	٩٠١ر١٠٠	١٩٥٣	٩٣١٣٧١

وبذلك كانت الزيادة السنوية خلال تلك الفترة كما يلى :

١٩٥٣	٦ر٣ ٪	١٩٥٦	٤ر١ ٪
١٩٥٤	٨ر١٠ ٪	١٩٥٧	٣ر٣ ٪
١٩٥٥	٣ر٧ ٪		

[١] يقل هذا التقدير عن معدلات الزيادة التى تحققت خلال الخمس سنوات من ١٩٥٢/١٩٥٧ كما أنه يقل كثيرا عن المعدلات المتوقعة – أنظر الجزء الأخير من هذا المقال .

على درجة بالغة من الأهمية ويتعين أن يكون لها الأولوية [1] . وترجع ضرورة التنمية فى مصر الى قيام العوامل الآتية :

١ — الوضع السكانى :

لم يكن فى مصر احصاءات سكانية قبل عام ١٨٩٧ الا أن التقديرات دلت على أن عدد السكان ابان الحملة الفرنسية — أى أواخر القرن الثامن عشر — بلغ حوالى ثلاثة ملايين نسمة وفى منتصف القرن التاسع عشر بلغ حوالى أربعة وثلاثة أرباع مليون [2] . وبلغ عدد السكان طبقا لتعداد عام ١٨٩٧ حوالى عشرة ملايين وفى تعداد ١٩٤٧ بلغ ١٩ مليون وقدر عدد سكان مصر بحوالى ٢٣ مليون نسمة فى عام ١٩٥٥ ومن المنتظر — طبقا لمعدلات الزيادة الحالية — أن يبلغ عدد السكان ٣٠ مليون نسمة عام ١٩٧٥ [3] .

وبلغت الزيادة السنوية فى السكان فى المتوسط ١ر٣ ٪ حتى عام ١٩٣٧ أما بعد ذلك فان الزيادة ارتفعت الى حوالى ٢ ٪ نتيجة لهبوط الوفيات وللتقدم المستمر فى الخدمات الصحية . فلقد هبط معدل الوفيات بين الأطفال الرضع من ١٦٥ فى الألف فى الفترة من ١٩٣٣ الى ١٩٣٧ الى ١٦٠ فى الألف فى الفترة من ١٩٣٩ الى ١٩٤٣ ثم الى ١٣٥ فى الألف فى عام ١٩٤٩[4] وتدل التطورات السكانية — فى مصر وغيرها من الدول الشبيهة — على احتمال استمرار الزيادة السكانية وذلك استناداً الى الاعتبارات الآتية :

---

(١) أولويات عمليات التنمية الاقتصادية أدت الى أن أرصدة مصر من الاسترلينى المفرج عنه طبقا للاتفاقية البريطانية المصرية ، وكذلك حصيلة مصر من ايرادات قناة السويس أصبحت لاتستعمل الا فى النواحى الانتاجية الخاصة بالتنمية الاقتصادية .

(٢) راجع مشكلة السكان فى مصر ، المجلس الدائم للخدمات العامة ، اللجنة الأهلية لمسائل السكان لعام ١٩٥٥

(٣) أنظر الاقتصاد المصرى ، هيكله وتطوره ، وضع سجلات الاقتصاد العالمى بهامبورج ، ترجمة زكريا أحمد نصر — ١٩٥٨ ، ص ١٣

(٤) راجع مشكلة السكان فى مصر ، المرجع السابق .

(ا) احتمال تحسن الأحوال الغذائية والصحية نتيجة لمكافحة الأمراض والأوبئة ومن الجائز أن يهبط معدل الوفيات الى ١٥ فى الألف أو أقل طالما استمرت معدلات الوفيات بين الأطفال فى اتجاهها النزولى [١] .

(ب) يؤدى انخفاض معدلات وفيات الأطفال والنساء الى زيادة عدد من يصلون الى سن الزواج وبذلك تزداد المواليد — فلقد زاد عدد الاناث فى سن الحمل (١٥ — ٥٠ سنة)

الجدول رقم (١)

معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية للسكان فى بعض الدول المتخلفة اقتصاديا ـ الفترة ١٩٤٦/١٩٥٠ [٢]

الدولة	معدل المواليد	معدل الوفيات	الزيادة الطبيعية
مصر	٤٢ر٥	٢٢ر٢	٢٠ر٣
المكسيك ...	٤٥ر١	١٧ر٤	٢٧ر٧
بورتوريكو ...	٤٠ر٥	١١ر٥	٣٩
الارجنتين ...	٢٤ر٨	٩ر٥	١٥ر٣
شيلى	٣٣ر١	١٧	١٦ر١
فنزويلا ...	٤١	١٣ر١	٢٧ر٩
سيلان	٣٩ر٧	١٤ر٦	٢٥ر١
الهند	٢٦ر٩	١٧ر٩	٩ر٠
اندونيسيا ...	٢٨ر٥	١٠ر٣	٨ز٢
اليونان	٢٧ر٢	١٠ر٦	١٦ر٦

من ٢ر٦ مليون عام ١٩٠٧ إلى ٣ر٨ عام ١٩٣٧ ثم الى ٤ر٤ مليون عام ١٩٤٧ وفى نفس الوقت زادت نسبة المتزوجات .

---

(١) بلغت معدلات الوفيات العامة فى بورتوريكو فى الفترة ١٩٤٦ — ١٩٥٠ : ١١ر٥ فى الألف أنظر الجدول رقم ١ — الذى يوضح معدلات المواليد والوفيات لبعض الدول المتخلفة اقتصاديا .

(٢) Population Bulletin, June 1952, p. 12.

(ج) يعد سكان مصر فى مقتبل العمر فنصف السكان عام ١٩٤٧ كانت أعمارهم تقل عن ٤ر٢١ سنة كما أن هناك نسبة كبيرة من السكان فى الأعمار المنتجة وهذا يضمن بقاء معدل الزيادة مرتفعا لفترة طويلة .

(د) مازال سن الزواج فى معظم بقاع القطر منخفضا ولا يوجد ما يدل على احتمال تأخيره وفى نفس الوقت لا تنتشر وسائل تحديد النسل .

ويتضح من الجدول رقم (٢) أن معدلات الوفيات فى مصر – بمقارنتها بمعدلات الوفيات الأخرى – مازالت مرتفعة [١] . واذا أخذنا المتوسط الحسابى لمعدل الوفيات فى تلك الدول العشر واعتبرناه معدلا للوفيات فى مصر فى المستقبل القريب – نظراً لأن البيئة الصحية فى تلك الدول لا تختلف عنها كثيراً فى مصر فان الزيادة الطبيعية تصبح كبيرة [٢] .

---

(١) حقيقة أن معدلات الوفيات فى مصر مرتفعة الا أنها تسير فى طريقها التنازلى فقد هبطت معدلات الوفيات من ٧ر٢٦ فى الألف فى الفترة ١٩٣٦ – ١٩٤٠ الى ٢ر٢٢ فى الألف فى الفترة من ١٩٤٦ – ١٩٥٠ مما يعنى أن مصر دخلت فى دورة تنازل معدل الوفيات – المرجع السابق .

(٢) تنخفض معدلات الزيادة السكانية نتيجة لعوامل رئيسية ثلاث : أ – الانتقال من الريف إلى الحضر فمعدلات المواليد فى الريف الروسى خلال المدة ١٩٢٦ – ١٩٢٨ وقد ظلت ٤٥ فى الألف فى حين أن معدلاتها فى المدن انخفضت من ٩ر٣٣ فى ١٩٢٦ إلى ٣ر٢٨ فى عام ١٩٢٨ . ب – تقل معدلات المواليد كلما زادت الدخول ولقد ظهر من دراسة فى الولايات المتحدة الأمريكية أن معدلات التوالد الاجمالية لذوى الدخل من ٠٠٠ ر١ – ١٤٩٩ دولارا تقدر بنحو ٨١ ويقابلها ٤٢ فقط لأصحاب الدخول فوق ٣٠٠٠ دولار . جـ – تقل معدلات المواليد كلما ارتفعت نسبة التعليم ولقد توضح فى دراسة فى بورتوريكو عام ١٩٤٦ أن التوسع فى تثقيف المرأة أدى إلى تقليل عدد الأطفال فنجد الأمهات اللائى لم ينلن قسطا من التعليم ينجبن فى المتوسط ١ر٦ من المواليد الأحياء بالمقارنة الى ٤ر٢ لمن بلغن مرتبة التعليم العال ومافوقها . وكذلك كان الأمهات الحضريات اللائى لم يتعلمن ينجبن عددا من الأولاد أقل من الأمهات الريفيات من طرازهن أى بنسبة ٥ر٥ فى الأولى – راجع وسائل التنمية الاقتصادية تأليف بوكان واليس ترجمة محمود عمر وابراهيم عمر – الجزء الأول ص ٢٠٠ – ٢٢٧

إلا أن البعض لا يوافق على النتيجة السابقة – وملخصها استمرار الاتجاه التنازلى فى معدلات الوفيات مع بقاء معدلات المواليد على حالها – ذاكرين أن معدلات الخصوبة فى العالم العربى قد انخفضت انخفاضا ملموسا مع التقدم الاقتصادى والمدنية الحديثة التى سادت دول أوربا الغربية نتيجة للثورة الصناعية فلماذا لاتنخفض معدلات المواليد فى الدول النامية اقتصاديا ومنها مصر كذلك ؟ والمتفق عليه هو أن انخفاض معدلات الخصوبة الذى يصاحب التقدم الاقتصادى يكون بطيئا فى البداية اذا ما قارناه بالانخفاض فى معدلات الوفيات ، وفى العادة لا يحدث مع التقدم فى وقت واحد وانما يتحقق بعد ذلك . ومن الناحية الأخرى فان معدلات الخصوبة – السائدة حاليا فى الدول المتخلفة اقتصاديا – مرتفعة بحيث أن هبوطا محسوسا لن يؤثر فى معدلات الزيادة الطبيعية تأثيراً يذكر . لذلك فان الشواهد تدل على ضرورة انقضاء فترة طويلة قبل أن تتعدل معدلات الزيادة السكانية ، واذا تأثرت فسيكون ذلك بدرجة بسيطة .

٢ – الوضع الغذائى :

قسم الأستاذ بنت المواد الغذائية الى : (١)

(ا) الحبوب عامة – كالقمح والأرز والشعير والشوفان والاذرة ..الخ ولقد ادخل « بنت » سلعة البطاطس ضمن الحبوب لأنها بمثابة الغذاء الرئيسى فى بعض الدول .

(ب) باقى المواد الغذائية – من لحوم ومنتجات البان وسكريات وهكذا . ثم قام بتسجيل نسب السعر الحرارية المستمدة من استهلاك المواد الغذائية الاخرى (٢) .

---

(١) M. K. Bennet, "International Contrasts in Food consumption." Geographical Review, July, 1941.

وكذلك أنظر الموارد الاقتصادية للمؤلف صفحات ١٠١ – ١٠٣

(٢) أنظر الجدول الخاص بنتائج تلك الدراسة – المرجع السابق ص ١٠١

ولقد أثبت الأستاذ بنت انه كلما زادت نسب السعر الحرارية المستمدة من الحبوب – وهى أرخص المواد الغذائية – الى تلك المستمدة من المواد الغذائية عامة فان ذلك ينهض دليلا على انخفاض مستوى المعيشة الاقتصادى ، وهذا يؤدى بدوره الى انخفاض المستويات الصحية والى انخفاض مستويات الانتاج .

فكأن مصر من الدول الفقيرة التى تعتمد فى غذائها الى حد كبير على الحبوب . ولقد كانت حتى وقت – ليس بالبعيد – تنتج ما يكفيها من الحبوب بل وكانت تصدر الكثير منها . الا أن الوضع انقلب أخيراً وأصبحت مصر من الدول المستوردة للحبوب . فبالرغم من اتساع مساحات المحاصيل الزراعية من ٨ر٣ مليون فدان فى المتوسط خلال الفترة ١٩٣٠/ ١٩٣٩ الى حوالى عشرة ملايين فى المتوسط خلال السنوات ١٩٥٨/٥٦ أى بنسبة ٤ر٢٠ ٪ فان مساحة الأراضى المخصصة لزراعة الحبوب لم تتسع بأكثر من ٨ر١٤ ٪ . أدى هذا الى زيادة فى انتاج الحبوب بحوالى ٢٢ ٪ أى بنسبة تفوق نسبة زيادة المساحة . وبالرغم من الزيادة الافقية والرأسية فى انتاج الحبوب فان اعتمادنا على استيرادها من الخارج قد زاد وذلك نتيجة لزيادة السكان خلال العشرين عاما الأخيرة (١٩٥٨/١٩٣٧) بنسبة ٤٦ ٪ كما أن من الأمور الجديرة بالدراسة والبحث اذن متوسط استهلاك الفرد من القمح قد زاد من حوالى ٧٠ كيلو جرام فى الفترة ٣٥ – ١٩٣٩ الى حوالى ٨٧ للفترة ١٩٥٥ – ١٩٥٧ مما أدى الى ضرورة استيراد كميات كبيرة من القمح الأجنبى [1] . وقد يدافع البعض عن التوسع فى استهلاك

---

(١) يمكن تعليل أسباب الزيادة الملحوظة فى استهلاك القمح إلى :

(أ) العلاقة الثمنية بين كل من القمح والحبوب الأخرى فالملاحظ أن سياسة الحكومة فى الفترة الأخيرة تعمل على توفير القمح بأسعار منخفضة متحملة فى ذلك خسائر جسيمة .

(ب) تزايد الهجرة من الريف إلى المدن حيث ينتشر استخدام القمح .

(جـ) ارتفاع مستوى المعيشة بصفة عامة .

القمح بحجة أنه يعنى ارتفاعا فى مستويات المعيشة ، فالدول التى تزيد فيها الدخول تميل الى استهلاك القمح بدلا من الأرز أو الاذرة . الا ان العامل الرئيسى الذى أدى الى زيادة فى استهلاك القمح فى رأى البعض الآخر — هو أن السياسة السعرية التى تتبعها الحكومة بصدد بيع الحبوب تتلخص فى توفير سلعة القمح بأسعار معقولة حتى لو تكبدت ميزانية الدولة بخسائر جسيمة ، كذلك فان النزوح من الريف — حيث ينتشر استخدام الحبوب جميعا — الى المدن — حيث ينتشر استهلاك القمح والأرز — يؤدى الى زيادة كبيرة فى معدلات استهلاك القمح .

واذا راجعنا التطور السعرى للمحاصيل المختلفة — فى الفترة التالية للحرب العالمية الثانية — نلحظ أن أسعار القطن ارتفعت ارتفاعا كبيراً وهذا أدى الى زيادة ملموسة فى دخل المزارع ، فأصبح بقادر على الاحتفاظ بجزء أكبر مما تغله أرضه من القمح أو أصبح بقادر على استهلاك القمح . واذا ما مالت أسعار القطن الى الانخفاض بعد ذلك فان المزارع — الذى تعود على استهلاك القمح — لم يعد بقادر على العودة الى استهلاك الحبوب الأخرى كذلك اذا راجعنا أسعار الحبوب المختلفة لتبينا ان الفروق السعرية بينها ضئيلة وتشجع المزارع على التوسع فى استهلاك القمح .

ومشكلة العجز الغذائى من الأمور التى تتطلب ضرورة التوسع فى الانتاج إلا أن الصعوبة الأساسية التى كثيراً ما تواجه الدول المتخلفة اقتصاديا — وعلى الأخص المزدحمة بالسكان — هى أن عرض المنتجات الزراعية ، فى الفترة القصيرة ، عديم المرونة . لذلك فان زيادة كمية النقود نتيجة لبرامج التنمية الاقتصادية تؤدى الى ارتفاع فى أثمان السلع والخدمات وبالتالى زيادة كبيرة فى العبء الملقى على عاتق الفقراء وأصحاب الدخول الثابتة (١) .

---

(١) ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية لن يؤدى فى الفترة القصيرة الى زيادة فى العرض وذلك على عكس ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية — فى الدول الصناعية — فانه يؤدى الى زيادة فى العرض وبذلك لا تستمر الأسعار فى اتجاهها الصعودى لفترة طويلة .

ومن الصعب كذلك زيادة الانتاج الغذائى الزراعى بنسبة ملحوظة فى مصر فى الفترة الطويلة وذلك لأن معظم الأراضى القابلة للزراعة مستغلة ولن يؤدى التوسع فى مشروعات التخزين المائى الا الى زيادة طفيفة وعلى فترة طويلة . ومن الثابت أن الزيادة السكانية ستكون بنسبة تفوق الزيادة فى المساحات المزروعة (١) . ومن ناحية أخرى فانه لا يمكن زيادة الانتاج الرأسى وذلك لأن مصر « بما يتوافر لديها من المساحة الحالية قد وصلت الى أقصى ما يمكن من الانتاج فى حدود الامكانيات الحالية والتوزيع الحالى هو خبرة سنين طويلة ودراية كبيرة وليس عينه اعتباطية أو اختياراً عشوائيا ، فالمزارع المصرى قد وجه استثماره لرأس المال والأرض والعمل الى الحاصلات المختلفة حتى وصل الى الوضع الحالى الذى يعطيه أكبر ربح ممكن ، وقد وضح له تماما ان أية توجيه آخر لاستثمار نفس موارده لن يعطيه عائد أكبر » (٢) . وقد يتساءل البعض عن أثر الاتحاد بين مصر وسوريا على الوضع الغذائى فى مصر . فالقمح يعتبر المحصول النقدى الرئيسى فى سوريا ، وتصدر منه كميات كبيرة الى العالم الخارجى وعلى الأخص الى دول غرب أوربا (٣) . فالاتحاد يؤدى الى احتمال تحقيق الجمهورية العربية للإستكفاء الذاتى فى سلعة القمح ، وبذلك يضمن الاقليم الجنوبى الحصول على أكثر الحبوب أهمية . الا أن هذا قد يعنى فقدان الاقليم الشمالى لأهم مصدر من مصادر العملات الأجنبية ، فى وقت يستطيع فيه الاقليم

---

(١) أنظر للمؤلف ، المبررات والنتائج الاقتصادية التمويلية والتجارية لبرنامج السد العالى ، ندوة عن السد العالى .

(٢) تنمية الانتاج القومى فى مصر للدكتور جمال الدين سعيد ص ١٠

(٣) تنتج سوريا سنوياً حوالى ٩٠٠ر٠٠٠ طن من القمح ، وقد يزيد الانتاج فمثلا بلغ فى عام ١٩٥٦ أكثر من مليون طن ، كما أن الانتاج قد ينخفض عن المتوسط بفعل العوامل الطبعية ، وتصدر سوريا سنوياً حوالى ثلث أو ربع المحصول – فكأن سوريا تصدر فى المتوسط حوالى ٢٥٠ز٠٠٠ طن سنوياً أما عن واردات مصر من القمح والدقيق فتختلف من عام لآخر تبعا لحجم محصول القمح المحلى ففى عام ١٩٥٣ استوردنا أكثر من ٥٥٠ر٠٠٠ طن من القمح والدقيق بينما لم نستورد كميات تذكر فى عام ١٩٥٥ – أنظر الجوانب الاقتصادية للوحدة المصرية السورية للدكتور لبيب شقير – صفحة ٢٠ – ٢١

الجنوبى الحصول على قسط وافر من القمح الأجنبى عن طريق الدفع بالجنيهات المصرية كذلك فان حصول مصر على القمح السورى قد يؤدى الى صعوبة فى تصريف القطن المصرى حيث أن جزءاً كبيراً من القطن المصرى يصرف مقابل شراء القمح من الخارج . وأخيراً فان سوريا كثيراً ما ينخفض انتاجها بفعل العوامل المناخية وحينذاك لن تتمكن من مد الاقليم الجنوبى بحاجته من القمح [1] .

٣ — الميزان الحسابى والتنمية :

يعانى ميزان مدفوعات مصر عجزاً منذ عام ١٩٤٦ (باستثناء عامى ١٩٤٩ ، ١٩٥٤) ويرجع ذلك الى العوامل الآتية : [2]

(ا) حرمت مصر — شأنها شأن معظم دول العالم — أثناء الحرب العالمية الأخيرة من الحصول على السلع الانشائية فتوسعت فى الاستيراد لمقابلة مطالب التعمير والانشاء والتنمية الاقتصادية فزادت وارداتها من السلع الرأسمالية زيادة كبيرة [3]

---

(١) انتاج القمح فى سوريا يتقلب من عام لآخر تبعا لوفرة أو ندرة الأمطار وتبعا لملائمة أو عدم ملائمة العوامل المناخية الأخرى — لذلك لن يتحقق الاستقرار فى انتاج القمح قبل تنفيذ مشروعات الرى . وكانت أرقام انتاج القمح فى خمس سنوات تبدأ من ١٩٥١ وتنتهى فى ١٩٥٥ كما يلى بآلاف الأطنان : ٥٠٩٫٦ — ٩٠٠ — ٨٧٠ — ٨٠٠ — ٤٣٨

أنظر الجوانب الاقتصادية للوحدة المصرية السورية السابق الاشارة إليها — ص ١٧

(٢) أنظر اقتصاديات التجارة الخارجية للمؤلف — صفحات ٤٣ — ٤٥

(٣) زادت الواردات من السلع الرأسمالية على أساس أسعار عام ١٩٥٠ كما يلى :

السنة	واردات السلع الرأسمالية (مليون جنيه)	النسبة المئوية الى كل الواردات
١٩٣٨	١٩٫٣	٢٥ ٪
١٩٥٢	٣٢٫٢	٢٩ ٪
١٩٥٥	٤٨٫٠	٣٤ ٪

المرجع السابق وكذلك Fuad A. Abdullah, Productivity, Industrialization, and Economic Growth in Egypt, Iraq and Turkey, p. 179.

(ب) تحويل مبالغ طائلة لاستهلاك سندات الدين الموجودة بالخارج ودفع الكوبونات التى تراكمت أثناء الحرب وكذلك قيمة السندات المستهلكة لبعض الشركات .

(ج) زيادة واردات الحبوب والمواد الغذائية وعلى الأخص فى السنوات الأخيرة ، فلقد زادت وارداتنا من المواد الغذائية الضرورية بصورة جلية ويرجع ذلك الى عدة عوامل منها زيادة السكان عموما وزيادة سكان الحضر خصوصا ، ولما كان سكان المدن يعتمدون على انتاج الغير أكثر من سكان الريف فان هذا الوضع يؤدى بالتبعية الى زيادة الميل الى الاستيراد .

فكانت وارداتنا من أهم المواد الغذائية فى الثلاث سنوات ١٩٥٧–٥٥ هى :

الجدول رقم (٢)

واردات مصر من أهم المواد الغذائية [١] بآلاف الجنيهات المصرية

	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥
قمح	١٩ر٤٠٥	٦ر٦٧٠	—
شاى	٦ر٩٥٠	٦ر٥٦٠	٩ر٨٠٠
دخان	٥ر٤٥٧	٥ر١١١	٥ر٠١٥
دقيق القمح	٢ر٣٤٠	١ر٤٧٦	—
خضر ونباتات ...	٢ر٢٦٠	١ر٩٤٥	١ر٠١٠
اذرة	١ر٨١١	٢ر١٠٤	—
فاكهة	١ر٧٤٧	٢ر٢٥٢	٢ر٨٣٢
بن أخضر ومطحون	١ر٣٥١	١ر٣٠٧	١ر٤٢٢
لحوم وأسماك ...	١ر٣٢٨	١ر٣٠٦	١ر٨٥٤
أبقار وغيرها ...	١ر١٠٨	١ر٤٠٥	١ر٣٠٣
بذرة القطن	٨٥٩ر	٩٥٠ر	—
لحوم	٧٣٩ر	٢٣٠ر	—
ألبان ومنتجاتها ...	٧١٢ر	٨٣٥ر	—
المجموع ...	٤٦ر٠٦٧	٣١ر٧٩١	٢٥ر١٧٠

[١] تقارير مصلحة الجمارك المصرية عن تجارة مصر الخارجية لعامى ١٩٥٦ – ١٩٥٧ (هذه الأرقام مستخرجة من هذه التقارير) .

يتضح من هذه الاحصائية الزيادة المستمرة فى الواردات من المواد الغذائية فى وقت لم تزد فيه الواردات الكلية بل مالت الى التناقص عموما [1] فبلغت نسبة الزيادة فى عام ١٩٥٦ بالنسبة الى عام ١٩٥٥ حوالى ٣ر٢٦٪ وبلغت نسبة الزيادة فى عام ١٩٥٧ بالنسبة الى عام ١٩٥٦ حوالى ٨ر٤٤٪ وكانت نسبة الزيادة فى عام ١٩٥٧ بالنسبة الى عام ١٩٥٥ : ٨٧ ٪ .

(د) لعل السبب الرئيسى فى وجود عجز فى ميزان المدفوعات المصرى هو عجز الصادرات عن مقابلة حاجة الدولة من الواردات . فالتقلبات فى قيمة الصادرات المصرية من عام لآخر نتيجة للتغير فى كمية وأسعار صادرات القطن هى فى الحقيقة السبب فى العجز .

الجدول رقم (٣)

قيمة الصادرات المصرية فى ١٩٥٧/٥١

بملايين الجنيهات المصرية [2]

١٩٥١	٤ر٢٠٧	١٩٥٥	٠ر١٤٦
١٩٥٢	٢ر١٥٠	١٩٥٦	٢ر١٤٢
١٩٥٣	٥ر١٤٢	١٩٥٧	٥ر١٧١
١٩٥٤	٩ر١٤٣	—	—

وبمقارنة حصيلة الصادرات — المنظورة وغير المنظورة — بحصيلة الواردات — المنظورة وغير المنظورة — نلحظ وجود عجز مستمر كما يتضح من الأرقام التالية :

---

(١) أنظر الجدول رقم (٤) .

(٢) أنظر تقرير مصلحة الجمارك عن التجارة الخارجية عام ١٩٥٧ ص ١٤٥ .

الجدول رقم (٤)

صادرات وواردات مصر فى عشر أعوام

(بآلاف الجنيهات)[1]

السنة	الواردات	الصادرات	العجز أو الفائض
١٩٤٨	١٧٢ر٨٧٦	١٤٤ر١٠٢	٢٩ر٧٧٤
١٩٤٩	١٨٠ر٢٩٢	١٤١ر٧٥٠	٣٨ر٥٤٢
١٩٥٠	٢٨٨ر٣٤٥	١٧٨ر٤٩٠	٣٩ر٨٥٥
١٩٥١	٢٨٢ر٦٦٣	٢٠٧ر٣٤٣	٧٥ر٦٢٠
١٩٥٢	٢٣٠ر٠٠٠	١٥٠ر١٧١	٧٩ر٨٢٩
١٩٥٣	١٧٩ر٩٦٢	١٤٢ر٥٥٣	٣٧ر٤٠٩
١٩٥٤	١٦٤ر٥٢٣	١٤٣ر٨٥٩	٢٠ر٦٦٤
١٩٥٥	١٨٧ر٢٥٨	١٤٦ر٠٠٥	٤١ر٢٥٣
١٩٥٦	١٨٦ر١٣٤	١٤٢ر٣٣١	٤٣ر٨٠٣
١٩٥٧	١٨٢ر٥٦٢	١٧١ر٥٥٢	١١ر٠١٠
			٤١٧ر٧٥٩

من هذه الاحصائية يتضح أن مجموع العجز فى خلال هذه العشر سنوات بلغ ٤١٧ر٨ مليون جنيه بمتوسط قدره ٤١ر٨ مليون جنيه فى السنة ، الا أنه يلاحظ ان العجز كان يتزايد عاما بعد آخر حتى وصل الى ٩٧ر٨ مليون جنيه فى عام ١٩٥٢ ثم أخذ بعد ذلك فى الانكماش حتى انخفض الى ١١ مليون جنيه فى عام ١٩٥٧ على أن انخفاض العجز لم يكن بسبب الزيادة فى الصادرات وانما كان بسبب تخفيض الواردات .

والعجز فى تجارة مصر الخارجية يرجع — كما رأينا — الى التوسع فى استيراد السلع الانتاجية والتوسع فى استيراد المواد الغذائية . أما عن التوسع فى استيراد السلع الانتاجية فهو أمر لا غبار عليه طالما أدى هذا الى زيادة

(١) المرجع السابق صفحات ٣ ، ١٤٥

فى القدرة الانتاجية وبالتالى الى ارتفاع مستويات المعيشة والى انكماش فى عجز ميزان المدفوعات [1] .

أما العجز المترتب على الواردات من المواد الغذائية فخطورته ترجع الى أمرين ، أولهما ان الطلب على تلك السلع يتصف بعدم المرونة أو قلتها وطالما أن عدد السكان فى زيادة مستمرة فان الطلب سيكون كذلك فى زيادة مستمرة ، وثانيهما أن الواردات من تلك المواد لن تؤدى الى زيادة فى المقدرة الانتاجية .

لذلك يتعين على الدول الزراعية المزدحمة بالسكان — مثل الاقليم المصرى — أن تعمل على علاج مشكلة العجز فى ميزان المدفوعات بأحد أو بعض أو كل الوسائل الآتية [2] :

(ا) تحقيق انكماش فى الأسعار والدخول بقصد زيادة الصادرات والحد من الواردات .

(ب) بالتحديد الكمى للواردات أى باتباع نظام الحصص وتراخيص الاستيراد .

(جـ) بالحصول على القروض الأجنبية .

---

(1) كانت زيادة واردات الدول الآتية من الآلات والمعادن والسلع الانتاجية بالنسبة الى جملة وارداتها هى :

	١٩٢٩	١٩٣٨		١٩٢٩	١٩٣٨
البرازيل	٣٣ ٪	٤٠ ٪	نيوزيلندا	٣٢ ٪	٤٠ ٪
بلغاريا	٣٢ ٪	٤٩ ٪	بيرو	٣١ ٪	٣٧ ٪
فنلندا	٢٤ ٪	٣٦ ٪	بولندا	٢٢ ٪	٣٧ ٪

وأدى هذا الى زيادة كبيرة فى القدرة الانتاجية لتلك الدول ، راجع : International Currency Experience, League of Nations, p. p. 197 - 198.

(2) أنظر اقتصاديات التجارة الخارجية للمؤلف — ص ٣٠

(د) بتخفيض القيمة الخارجية للعملة .

(هـ) برسم السياسة المالية والنقدية والتجارية الملائمة .

وتحقيق الانكماش فى الأسعار والدخول من الأمور الغير مرغوب فيها ، ولذلك قلما تتبع هذه الوسيلة فى الوقت الحالى . ويؤدى اتباع نظام الحصص وتراخيص الاستيراد الى اتباع الدول الأخرى لسياسة معاملة المثل مما يؤدى الى نقص فى التصدير قد يكون بنسبة تفوق نفس الواردات . أما الحصول على قروض أجنبية فهو أمر صعب وكثيراً ما يتعذر على الدولة وعلى الأخص الدول الزراعية المتخلفة مثل مصر — أن تحصل على قروض أجنبية بالعملات المطلوبة والمقادير الملائمة . أما عن تخفيض القيمة الخارجية للعملة فيتعين قبل الاقدام عليه دراسة عدة أمور . فمثلا اذا تبين لنا أن كلا من الطلب الأجنبى على السلع المصرية والطلب المحلى على السلع الأجنبية يميلان الى عدم المرونة ، فان التخفيض سيزيد من مشاكل ميزان المدفوعات . كذلك يتعين على الدولة التى تخفض من قيمة عملتها الخارجية أن تقوم باجراء الخطوات اللازمة لمكافحة التضخم وزيادة الكفاية الانتاجية فى صناعاتها المختلفة فالا لو سمحت لمستويات الأسعار الداخلية فيها أن ترتفع نتيجة لزيادة الطلب الخارجى على السلع والخدمات ونتيجة لارتفاع أثمان الواردات وبالتالى نفقة المعيشة وأجور العمال ، فان تخفيض قيمة العملة يؤدى الى الأضرار بالطبقات الفقيرة وأصحاب الدخول الثابتة . ويعتقد الأستاذ أرثرلويس أن العيب الأساسى لتخفيض القيمة الخارجية للعملة « ليس تخفيض أسعار الصادرات مقومة بالعملات الأجنبية بل لأن هذه السياسة ستؤدى الى ارتفاع الأجور — نتيجة لارتفاع الأسعار — لدرجة تؤدى الى أن التخفيض لن يحقق مزايا » (١) .

ونحن نتفق مع هذا الرأى اذ أن التخفيض — بالاضافة الى عيوبه ومشاكله وآثاره الاقتصادية فى دولة مثل مصر — يؤدى الى ارتفاع فى نفقة المعيشة وارتفاع فى تكاليف الانتاج (٢) .

---

(١) William Arthur Lewis, Aspects of Industrialization.

(٢) أنظر اقتصاديات التجارة الخارجية — للمؤلف — صفحات ١٧٦ — ١٨١

لذلك فما من وسيلة لعلاج مشاكل ميزان المدفوعات فى مصر سوى العمل على تنمية الانتاج – فى قطاعاته المختلفة – والعمل على رفع مستويات الكفاية الانتاجية ولن يتأتى هذا – فى ظل الظروف والأوضاع الحالية – الا عن طريق التنمية الاقتصادية الرشيدة .

٤ – التقلبات الاقتصادية والتنمية :

بدراسة الاقتصاد المصرى نجد أن الصادرات هى العامل الأساسى فى تقرير حجم الدخل القومى وان الواردات تمثل أهم عنصر من عناصر التسرب فى الدخل القومى [١] . فالصادرات تؤلف نسبة كبيرة من حجم

جدول رقم (٥)

الارقام القياسية لقيم الصادرات المنظورة[٢] للفترة ١٩٤٦/١٩٥٥
(سنة الاساس ١٩٤٦ الصادرات فيها ٦٩ مليون جنيه)

السنة	الرقم القياسى	التقدير السنوى
١٩٤٦	١٠٠	—
١٩٤٧	١٣٠	٣٠
١٩٤٨	٢٠٧	٧٧
١٩٤٩	٢٠٠	٧٠
١٩٥٠	٢٥٤	٥٤
١٩٥١	٣٠٧	٥٣
١٩٥٢	٢١٠	٩٧
١٩٥٣	١٩٩	١١
١٩٥٤	٢٠٠	١
١٩٥٥	٢٠٠	صفر

الدخل القومى وبلغت فى عام ١٩٥٠ ما يقرب من خمس الدخل القومى ، وبالمثل تمثل الواردات نسبة مرتفعة ، كثيراً ما تزيد عن نسبة الصادرات .

---

[١] وذلك على عكس ما نجده فى اقتصاد متنوع – مثل الاقتصاد الأمريكى – حيث نجد أن الاستثمار هو المؤثر الرئيسى فى حجم الدخل القومى وأن الادخار هو أهم عنصر من عناصر التسرب .

[٢] أنظر النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى – الملحق الاحصائى لعام ١٩٥٦ ص ١٩٨

كما أن المشاهد أن جانبا كبيراً من الزيادة فى الدخل القومى تميل الى التسرب الى الخارج أى ان معدل الميل الحدى الى الاستيراد كبيراً نسبيا . وبدراسة الرقم القياسى للصادرات المنظورة خلال العشر سنوات المبتدئة فى ١٩٤٦ يمكننا أن نرى بوضوح هذه التقلبات فى قيم الصادرات .

فالثابت من هذه البيانات ان قيم الصادرات تتغير من عام لآخر فمثلا زادت قيمة الصادرات بين عامى ١٩٤٧ و ١٩٤٨ بحوالى ٦٠ وعلى العكس من ذلك مالت الصادرات الى التناقص ابتداء من عام ١٩٥٢ ويرجع ذلك فى معظمه الى انخفاض أسعار القطن حيث بلغ النقص عن العام السابق حوالى ٣٠ ٪ (١)

ومصر — شأنها شأن الدول الزراعية التى تعتمد فى صادراتها على غلة رئيسية واحدة — تتعرض لتقلبات عنيفة فى قيم صادراتها نتيجة لأمرين رئيسيين ، أولهما أن الانتاج يخضع لمؤثرات خارجية تؤدى الى انخفاضه فى بعض السنوات مما يؤدى الى نقص ملموس فى الصادرات وثانيهما ان الطلب على المنتجات الزراعية ولو أنه قليل المرونة الا انه عرضة وعلى الأخص اذا كانت السلع المصدرة من المواد الأولية كالقطن مثلا — لتقلبات دورية نتيجة لتغير الدخول أو تغير سياسات الدول الصناعية المستهلكة لتلك السلع .

نتيجة لطبيعة كل من الطلب والعرض هذه ، فان دولة مثل مصر كانت — ومازالت — عرضة لتقلبات عنيفة فى أثمان الصادرات وبالتالى فى ميزان مدفوعاتها ودخلها القومى .

---

(١) تتقلب أسعار القطن المصرى باستمرار ويوضح الجدول التالى المتوسط السنوى للتقلبات فى الفترة من ١٩١٤ — ١٩٥٠ :

١٩١٤ — ١٩١٩	٦ر٣٩ ٪	١٩٤٠ — ١٩٤٥	٩ر١٣ ٪
١٩٢٠ — ١٩٣٩	٢ر٣٣ ٪	١٩٤٦ — ١٩٥٠	٥ر٣٠ ٪

أنظر النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى — عدد ١ المجلد ٦ صحيفة ٨٧ لعام ١٩٥٣

وتؤثر التقلبات فى قيم الصادرات على الدخل القومى وبالتالى فى حالة انخفاضها الى انخفاض حقيقى فى الطلب الفعال على السلع والخدمات ، وكذلك الى نقص فى كل من الاستثمار الخاص والاستثمار الحكومى . فانخفاض الدخل القومى يؤدى بطبيعة الحال الى نقص فى الميل الى الادخار والاستثمار ، كذلك اذا علمنا أن نقص التصدير يؤدى الى نقص فى حصيلة العملات الأجنبية ، فنقص فى مقدرة البلاد على استيراد ما تحتاج اليه من سلع وخدمات رأسمالية — لذلك فان التقلبات الحادة فى قيم الصادرات — كما يحدث فى مصر — تؤدى الى خلق مشاكل وصعوبات بصدد تنفيذ مشروعات الاستثمار . ويضيف البعض الى ذلك أن التقلبات الاقتصادية تخلق جواً من عدم الثقة والاستقرار والتوقعات السيئة لدى أرباب الأعمال والمستثمرين مما يؤدى الى احجامهم عن الاستثمار فى بعض النواحى ويقلل من رغبتهم فى تحمل بعض المخاطر الاقتصادية . وجملة القول ان الزيادة فى الصادرات تؤدى الى زيادة فى الدخل وزيادة فى الانفاق فيزداد الطلب على السلع والخدمات فيكون هذا دافعا ومنشطا للمستثمرين ولأرباب الأعمال ويكون بشيراً برخاء ونشاط اقتصادى . وعلى العكس من ذلك اذا نقصت الصادرات فان الدخول تنكمش فيقل الانفاق فيحجم أرباب الأعمال عن التوسع والاستثمار .

كذلك تتأثر النفقات الحكومية بقيم الصادرات . ففى الفترة بين الحربين العالميتين الأخيرتين تحددت مقدرة الحكومة فى الانفاق بمقدار ما تحصل عليه من دخول ، ولما ارتفعت أسعار القطن فى الفترة التالية للحرب زادت الايرادات الحكومية وتمكنت الدول من التوسع فى الانفاق العام .

وبمقارنة مدى تأثر الدول الصناعية بالكساد بدولة مثل مصر نجد ان الكساد يؤدى الى انتشار البطالة والى انخفاض الانتاج فى الدول الصناعية . أما الدول الزراعية — مثل مصر — فان الكساد يؤدى الى نقص واضح فى حصيلة الصادرات وانخفاض فى الدخول ونقص فى المقدرة على الاستيراد[1]

(١) International Currency Experience, op. cit., p. p. 192 - 193.

ويضيف البعض الى ذلك ان الكساد يؤدى الى انتشار البطالة فى الدول الزراعية كذلك ، الا أن الحقيقة هى أن بعض الدول الزراعية ومنها مصر تعانى من البطالة المقنعة فى جميع الأوقات (١) .

وتحاول الدول التخفيف من حدة التقلبات فى الصادرات باتباع كل أو بعض الوسائل التالية :

(ا) انشأ العديد من الدول الزراعية – التى تعتمد على غلة واحدة أو قلة من الغلات فى الحصول على العملات الأجنبية – فى العقد الرابع من القرن الحالى البنوك المركزية بغرض تطبيق سياسة نقدية تحقق الاستقرار المحلى وتحمى الدولة من التقلبات العنيفة فى صادراتها . فكان الغرض من انشاء البنك المركزى فى الأرجنتين فى عام ١٩٣٥ هو « تجميع أرصدة كافية لمواجهة نتائج التقلبات فى الصادرات والاستثمارات الأجنبية ولتحقيق الاستقرار فى قيمة العملة » (٢) . فكأن سياسة الاستقرار النقدى تقوم على أساس تكوين أرصدة كافية من الذهب والعملات الأجنبية لمواجهة أى نقص فى حصيلة الدولة من العملات الأجنبية وبذلك لا تتأثر القيمة الخارجية لعملة تلك الدولة من ناحية كما ان الاستثمار لا يصبح تحت رحمة الصادرات كما سبق ورأينا .

(ب) الا أن تحقيق سياسة الاستقرار النقدى قد تتعذر وعلى الأخص اذا طالت فترة نقص حصيلة الدولة من العملات الأجنبية ، لذلك تخفف هذه التقلبات عن طريق دفع اعانات التصدير

---

(١) المرجع السابق .

(٢) كذلك أنشأت كندا والهند ونيوزيلندا وفنزويلا البنوك المركزية لتحقيق هذا الغرض أنظر : International Currency Experience, op. cit., p. 197.

فى فترات انخفاض الأثمان . وبذلك فان هذا يؤدى الى تحقيق الاستقرار فى – الصادرات وبالتالى فى الدخول . الا أن هذه الوسيلة ستؤدى الى الابقاء على التقلبات فى السوق الدولية .

(جـ) وطالما أن الوسيلة السابقة تعنى تشجيع الصادرات وقت انخفاض الأسعار وتحديدها وقت ارتفاع الأسعار فان متوسط أرباح الدولة من الصادرات يميل الى التناقص ، لذلك قد يكون من الأفضل تحديد العرض من السلع – القابلة للتخزين – فى فترات انخفاض الأثمان وزيادة المعروض منها فى فترات الرواج . وبذلك تتلافى الدولة الأثر السيء للتقلبات فى قيم صادراتها . الا أنه قد ثبت صعوبة تحقيق تلك السياسة وذلك بسبب ندرة ما لدى الدول من أموال لتقديم الاعانات أو لتمويل شراء جزء من المحصول وتحديد العرض ، ولأن الدولة من ناحية اخرى فى العادة تسعى الى الحصول على أقصى سعر ممكن لصادراتها وليس لديها أى استعداد لبيع سلعها بأى ثمن .

لذلك يتعين على الدول التى تعانى من مشاكل التقلبات الاقتصادية فى صادراتها وبالتالى فى وارداتها ودخولها أن تغير من هيكلها التصديرى والا تعتمد على غلة واحدة أو قلة من الحاصلات بل يتعين أن تنوع من انتاجها بطريقة تتفق ومدى وفرة أو ندرة عوامل انتاجها . وتتلخص السياسة الجديدة للدولة فى أمرين رئيسيين :

(ا) تنويع الانتاج الزراعى .

(ب) الاهتمام بانشاء الصناعات التى تتوفر مقوماتها أو التى يكون لها سوقا واسعة أو التى تحتم الظروف والأوضاع قيامها .

لذلك يتعين على الدولة – ان شاءت ان تخفف من هذه التقلبات الاقتصادية – أن ترسم سياسة اقتصادية تقوم على تنويع الانتاج الزراعى والاهتمام بالتصنيع وهذا ما حدث فعلا فى الأرجنتين واستراليا والبرازيل وغيرها من الدول التى كان اقتصادها الى وقت قريب يعتمد اعتماداً كليا على الصادرات الزراعية القليلة [1] . وكذلك يتعين على دولة مثل مصر والتى تعتمد فى صادراتها الى حد كبير على سلعة القطن ان تخفف من الآثار السيئة لتقلبات أسعار حصيلة الصادرات وذلك عن طريق تنويع الانتاج الزراعى والاهتمام بالتصنيع ولن يتحقق هذا إلا عن طريق التنمية الاقتصادية الرشيدة .

٥ – درجة التخلف الاقتصادى والتنمية :

يمكن أن نستشهد على تخلف الاقتصاد المصرى بمقارنة دخل الفرد فى مصر بالدخول فى بعض البلاد الأخرى كما يتضح من الاحصائية الآتية :

الجدول رقم (٦)

متوسط نصيب الفرد من الدخل فى مصر وبعض الدول الأخرى عام ١٩٤٩ بالدولارات [2]

الدولة	متوسط نصيب الفرد من الدخل	الدولة	متوسط نصيب الفرد من الدخل
الولايات المتحدة الأمريكية	١٥٣	سويسرا	٨٤٩
كندا	٨٧٠	السويد	٧٨٠
نيوزيلندا	٨٥٦	المملكة المتحدة	٧٧٢

(١) اهتمت معظم الدول بالعالم فى الفترة الأخيرة بالصناعة ففى عام ١٩٣٨ وطبقا للأرقام القياسية التى أصدرتها عصبة الأمم فى ١٩٣٨ كانت الزيادة فى التصنيع ٥ر١١ ٪ عن معدل عام ١٩٢٩ ، الا أن درجة التصنيع اختلفت من دولة الى أخرى فنراها منخفضة فى الدول الصناعية ومرتفعة فى الدول الزراعية التى رأت ضرورة تدعيم اقتصادها بالتصنيع كما يتضح من الأرقام التالية :

معدلات الزيادة فى الانتاج الصناعى للفترة من ٢٩ / ٣٨

الاتحاد السوفيتى	٣١٣ ٪	شيلى	٣٧ ٪	نيوزيلندا	٣٥ ٪
اليابان	٧٥ ٪	الدانمرك	٣٦ ٪	رومانيا	٣٣ ٪

المرجع السابق – ص ١٩٦

(٢) أنظر بحث فى استثمار رؤوس الأموال الأجنبية بمصر للدكتور عبد المنعم البيه ص ١٥

الدولة	متوسط نصيب الفرد من الدخل	الدولة	متوسط نصيب الفرد من الدخل
الدانمرك	٦٨٩	ايطاليا	٢٣٥
استراليا	٦٧٩	تركيا	١٢٥
بلجيكا	٥٨٢	لبنان	١٢٥
فرنسا	٤٨٢	مصر	١٠٠
اسرائيل	٤٨٩	ايران	٨٥
الاتحاد السوفيتى	٣٠٨	العراق	٨٥
اتحاد جنوب افريقيا ...	٢٦٤	اليمن	٤٠

من هذه البيانات يتضح أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى فى مصر شديد الانخفاض واذا وضعنا البلاد التى يكون فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى لا يزيد عن مائة دولار بأنها تمثل مجموعة البلاد الفقيرة ذات الدخل المنخفض لاعتبرت مصر احدى تلك الدول وجاءت على رأس قائمتها [1] وانخفاض الدخل يؤدى الى ضعف الطلب على السلع والخدمات وانعدام الادخار بالنسبة للسواد الأعظم من السكان — وكلا الأمرين — أى ضعف الطلب والادخار — يعتبران من المشاكل الأساسية التى تواجهها مصر والدول المتخلفة اقتصاديا .

فانخفاض الطلب على السلع الأساسية — مثل مواد القوى ، والصلب — وعلى أهم السلع الاستهلاكية مثل المنسوجات لا شك انه يعوق عمليات النمو الاقتصادى . وتوضح الاحصائية التالية (الجدول — رقم ٠٧ —) معدل استهلاك الفرد من تلك السلع فى المجموعة من الدول التى يتصف اقتصادها بانه مازال يعتمد على الزراعة وبعض الدول الصناعية ذات الدخول المتوسطة (فرنسا ودون المتوسطة) ايطاليا .

---

[1] يمكن اعتبار الجمهورية العربية ضمن هذه المجموعة لأن الدخل المتوسط للفرد فى سوريا قدر كذلك بمائة دولار . ويفوق دخل الفرد فى مصر مجموعة من البلاد منها ايران والعراق والهند والفلبين واليمن وغيرها .

جدول رقم (٧)

الدخل القومى ومعدلات استهلاك بعض السلع فى مصر وبعض الدول الأخرى (عام ١٩٥٠) [١]

الدولة	الدخل القومى (بالدولار)	استهلاك القوى	استهلاك الصلب (بالكيلو جرام للفرد)	استهلاك المنسوجات (بالكيلوجرام للفرد)
مصر ...	١٠٠	٢٢ر	١٠	٢ر٢
الهند ...	٥٧	١٠ر	٣	٢ر١
اليابان ...	١٠٠	٧٨ر	٨٠	١ر٦
الأرجنتين	٣٤٦	٧٦ر	٧٠	٨ر١
البرازيل...	١١٢	٢٢ر	٢٠	٤ر٠
استراليا ...	٦٧٩	٣ر١٢	٢٠٠	١١ر٦
فرنسا ...	٤٨٢	٢ر٠٣	١٨٢	٨ر١
ايطاليا ...	٢٣٥	٦٣ر	٥٢	٤ر٧

يتضح من هذه الاحصائية أن معدلات استهلاك الفرد فى مصر من مراد القوى والصلب والمنسوجات مازالت منخفضة وأقل منها فى البرازيل والأرجنتين واستراليا — وهى جميعا من الدول الزراعية . وكذلك تقل عن مستوياتها فى كل من فرنسا وايطاليا وهما من الدول الصناعية [٢] .

أما عن معدلات الادخار فهى أقل منها فى العديد من دول العالم الأخرى ، فقد قرر المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى القيمة الاجمالية للاستثمار الخاص فى عام ١٩٥٣ بما يعادل مليونا من الجنيهات المصرية أى بما يعادل ١ر٦٣ جنيها أى ٤ر٦٣ دولاراً للفرد الواحد فى العام وهذا يقل

---

(١) الأرقام مستخرجة من احصائية واردة بكتاب Charles Issawi, Egypt At Mid-Century, p. 78.

(٢) نلاحظ أن معدلات الاستهلاك فى اليابان لكل من القوى والصلب أعلى منها فى مصر الا أن معدلات استهلاك المنسوجات أقل منها فى مصر .

كثيراً عن القيمة الاجمالية للاستثمار الخاص فى الولايات المتحدة لنفس العام حيث بلغت ٥١ر٤ مليون دولار بما يعادل ٣١٩ دولار للفرد الواحد [١] .

ومما يزيد فى خطورة الموقف ويستدعى ضرورة التعجيل بالتنمية الاقتصادية ان متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى فى تناقص أو فى زيادة حثيثة كما تظهره الاحصائية التالية :

جدول رقم (٨)

الدخل الفردى النقدى والحقيقى فى مصر ١٩٥٣/١٩٣٧ [٢]

الفترة	متوسط الدخل الفردى النقدى	المتوسط الحقيقى (أسعار عام ١٩٣٩)
١٩٣٩/١٩٣٧	١٠ر٢	١٠ر٢
١٩٤٥/١٩٤٠	١٩ر٨	٩ر١ [٣]
١٩٥٣/١٩٥٠	٣٧ر٠	٩ر٥

فبينما كان الدخل القومى فى زيادة نجد أن متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى فى تناقص ، فمن الثابت ان الدخل القومى خلال الفترة ١٩٣٧–١٩٥٣ قد زاد بمقدار ٢٠٪ أى بما يعادل ٤ر١٪ سنويا فى المتوسط إلا أن الزيادة السكانية والتى بلغت ٣٠٪ خلال نفس الفترة أى بما يعادل ٢٪ سنويا تقريبا أدت الى هذه النتيجة المؤلمة .

---

(١) وهذا يعنى أن نصيب الفرد من الاستثمار الاجمالى فى مصر يبلغ ٦ر٤ ٪ من دخله بينما يبلغ حوالى ٢٠ ٪ من دخل الأمريكى . سنعود الى مناقشة هذا الموضوع عند الكلام عن مشكلة رؤوس الأموال والتنمية . الأرقام الخاصة بمصر مستخرجة من الكتاب السنوى للمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى – ١٩٥٥ ، والأرقام الخاصة بالولايات المتحدة مستخرجة من A Supplement to the survey of current bussiness, 1955.

(٢) راجع " دراسة الدخل الأهلى فى مصر" للدكتور محمود أنيس وكذلك الكتاب السنوى للمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى السابق الاشارة اليه .

(٣) ترجع الزيادة فى متوسط نصيب الفرد من الدخل فى هذه الفترة الى ارتفاع أسعار القطن وعلى الأخص فى عامى ١٩٥٠، ١٩٥١ والتى أدت – فى رأينا – الى هذه النتيجة .

لذلك يتعين علينا أن نعمل على زيادة أكبر فى الدخل القومى حتى لا تؤدى زيادة السكان الى نقص أو ثبات فى متوسط نصيب الفرد من الدخل .

(ثالثا) مشاكل التنمية الاقتصادية

ان وضع خطة سليمة للتنمية الاقتصادية يتطلب أول ما يتطلب أن تقوم الدول بعمل التقديرات للدخل القومى وتوزيعه بين أوجه الاستهلاك والاستثمار والنفقات العامة ، ثم تقوم بوضع قوائم وميزانيات خاصة بالاستهلاك والاستثمار [1] . وهذه أمور تحتاج الى بيانات دقيقة والى مجهود شاق بصدد جمعها وتبويبها والافادة منها ، وكثيراً ما يتعذر الحصول على جزء كبير منها . ويتعين أن تكون السياسة المرسومة مرنة حتى يمكن تغييرها كلما اقتضت الضرورة ذلك . فمثلا اذا فرض وتغيرت حالة الطلب أو العرض لأسباب خارجة عن ارادة الدولة فيتعين أن لا يحول ذلك دون تنفيذ خطة التنمية . ويعتقد البعض ، ان هذه الصفة — صفة المرونة — كثيراً ما تؤدى الى فشل الخطة وذلك لأن كل الميزانيات والقوائم الموضوعة متصلة اتصالا وثيقا ببعضها البعض ومن المتعذر حينذاك تحقيق درجة كبيرة من المرونة لأن ذلك قد يؤدى الى تغيير شامل فى الأوضاع .

بالاضافة الى تلك المشاكل والصعوبات الخاصة بوضع برنامج للتنمية وضمان نجاحه فتوجد مجموعة من المشاكل تعترض سبيل التنمية فى الدول

---

(1) يقسم الأستاذ لويس مراحل التنمية الاقتصادية الى :

(ا) تقدير الدخل القومى ووضع القوائم والميزانيات الأساسية .

(ب) وفيها تقوم الدولة — على ضوء الميزانيات والقوائم برسم السياسة الملائمة فتعمل على زيادة العرض أو تحديد الطلب وهكذا .

(ج) نشر الميزانيات التقديرية على الجمهور — أو على البرلمان — لابداء الرأى .

(د) ترسم الحكومات السياسة والأهداف على أساس الدراسة فى المرحلتين السابقتين .

(هـ) تنفيذ الخطة واظهارها الى حيز الوجود .

أنظر : W. Arthur Lewis, the Principles of Economic Planning, Chap. lX p. p. 107 - 114.

المتخلفة وكثيراً ما تؤدى الى تأجيل وضع الخطة أو الى اطالة فترتها . وسنخصص الجزء الباقى من هذا البحث لدراسة مشكلتى ندرة رؤوس الأموال وضيق السوق المحلية على أن نناقش المشاكل الأخرى فى مقال آخر .

١ — مشاكل رؤوس الأموال :

يعزى البعض مشكلة التنمية الاقتصادية فى الدول المتخلفة اقتصاديا الى افتقارها الى الأموال المطلوبة لتحقيق عمليات النمو . ويحدد تكوين الأموال فى الدول المتخلفة أمران أولهما أن الطلب على رأس المال تحكمه دوافع الاستثمار ، والميل الى الاستثمار فيها منخفض نتيجة لانخفاض المقدرة الشرائية المترتبة على انخفاض الدخول ، وثانيهما ان عرض رأس المال تحكمه القدرة والرغبة فى الادخار ، وطالما أن الدخول منخفضة — نتيجة لانخفاض المقدرة على الانتاج — فان القدرة على الادخار كذلك منخفضة .

لذلك فالتنمية الاقتصادية ، تتطلب من أولى مراحلها ، كسر هذه الدائرة الجهنمية والخروج من نطاقها والعمل بكافة الوسائل على تكوين الأموال المطلوبة لعمليات النمو الاقتصادية .

وفى مصر رأينا أن متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى منخفض وبالتالى فان كلا من الادخار والاستثمار منخفضان ، ولا يمكن بأى حال من الأحوال أن ننصح بتخفيض الاستهلاك كوسيلة لزيادة عرض المدخرات اذ أن معدلات الاستهلاك الحالية لا يمكن بأى حال من الأحوال تخفيضها عن المعدل الحالى بالنسبة للسواد الأعظم من السكان . وقبل استعراض مشكلة رأس المال فى مصر نرى أن نشير باختصار الى مصادر رأس المال عموما .

والمصادر الرئيسية لرأس المال المحلى هى :

١ — ادخار الأفراد : وهو ما يقوم به الأفراد بمحض ارادتهم ورغبتهم ويتوقف على حجم الدخل القومى وعلى توزيعه . فكلما كان الدخل القومى صغيراً كلما كان ميل الأفراد الى الادخار منخفضا كما هو الحال

فى مصر ، وكلما كان التوزيع يسير فى الاتجاه العادى ـ كما هو الوضع حاليا فى مصر بعد فرض ضرائب الدخل والتركات والأيلولة وبعد تطبيق قانون الاصلاح الزراعى ـ كلما كان الميل الى الادخار منخفضا .

٢ ـ ادخار المنشآت :

ويعتبر ادخار المنشآت أهم مصادر الادخار جميعا فى الدول الصناعية ويتألف من الأرباح الغير موزعة وكذلك من الاحتياطيات المتخلفة التى تكونها المنشآت . ففى الولايات المتحدة الأمريكية ـ حيث معدلات الادخار والاستثمار مرتفعة ـ لم تزد المدخرات الفردية عن ٤٪ من الدخل القومى ، أما معظم المدخرات فكان مصدرها ادخار المنشئات وبالمثل فى دول أوربا الأخرى وغيرها (١) . ويتوقف ادخار المنشئات على مدى الأرباح التى تحققها الشركات وكذلك على سياسة تلك المنشئات فيما يتعلق بتوزيع الربح . فكلما كانت تلك السياسة تميل الى توزيعات مستقرة كلما أدى هذا الى زيادة ادخار المنشئات فى فترات الرخاء بينما تقل فى فترات الركود والكساد . ولقد زادت معدلات الاستثمار زيادة كبيرة فى المملكة المتحدة فى الفترة ١٧٥٠ ـ ١٨٢٠ وهى فترة ازدهار ونمو الصناعة وذلك نتيجة للأرباح الكبيرة التى حققتها من التبادل الخارجى ومن الصناعة والمخترعات الجديدة وكذلك نتيجة للأرباح الكبيرة التى ترتبت على ارتفاع الأسعار وانتشار التضخم (٢) .

فالتجارة الخارجية أدت الى تحقيق انجلترا لأرباح كبيرة ومن الممكن أن تحقق الدول المتخلفة اقتصاديا أرباحاً وفيرة من التبادل الخارجى . فمثلا نجد أن حكومة بورما تحتكر عمليات تصدير الأرز وهى سلعة الانتاج والتصدير الرئيسية ـ وتحقق من وراء ذلك أرباح طائلة . وفى مصر نجد أن الحكومة بدأت تتدخل فى تجارة الصادرات بقصد الاشتراك مع المصدرين

---

(١) Aspects of Industrialization, op. cit., p. 15.

(٢) المرجع السابق ص ١٦

فى الارباح واستخدام تلك الأموال فى النواحى الانتاجية . فلقد حققت الحكومة المصرية فى السنوات الأخيرة أرباح وفيرة من الاشتراك فى تصدير الأرز والكسب وبعض المنتجات الأخرى . ولقد فرضت الحكومة كذلك رسم صادر على القطن بقصد الاشتراك مع المصدرين فى الأرباح أو لرفع أثمان القطن فى الأسواق الخارجية ، الا أن مدى نجاح تلك السياسة يتوقف على من الذى سيتحمل بعبء الضريبة [1] . فاذا تحمل المنتج بها فان رسم الصادر لايؤدى الى أية زيادة فى عرض رؤوس الأموال وانما يؤدى الى تحويل فى الدخول ، أما اذا تحمل المستهلك بها فان الرسم يؤدى الى زيادة فى عرض رؤوس الأموال — والأمر يستدعى أذن دراسة الآثار المترتبة على فرض الضريبة [2] .

٣ — التمويل عن طريق التضخم :

يؤدى التضخم الى ارتفاع فى الأثمان بنسبة تفوق ارتفاع الأجور مما يؤدى الى تحقيق ارباب الأعمال لأرباح كبيرة فيؤدى هذا الى زيادة فى عرض رؤوس الأموال والاستثمار . ويعتبر ارتفاع الأثمان حافزاً نحو التوسع فى الاستثمار فيؤدى الى تحقيق ارباح تستخدم بدورها فى عمليات الاستثمار .

ولا يعتبر التضخم فى جميع الحالات حافزا نحو التوسع فى الاستثمار بل الملاحظ أن التضخم — فى الدول الصناعية — يعتبر حافزاً على التوسع أما فى الدول المتخلفة اقتصادياً فالتضخم يؤدى الى زيادة فى دخول بعض

---

(١) أنظر كتابنا فى اقتصاديات التجارة الخارجية ص ١٣٨ وما بعدها .

(٢) يوجد مبدأ ينظم توزيع الضريبة بين البائعين والمشترين ، فاذا فرضت الدول ضريبة على سلعة أو خدمة معينة ، فانها تستطيع أن تحصل الضريبة إما من البائعين أو من المشترين . وتوجد قاعدة عامة تنظم توزيع الضريبة على الوجه الآتى :

$$\frac{\text{عبء الضريبة على المستهلك}}{\text{عبء الضريبة على المنتج}} = \frac{\text{مرونة العرض}}{\text{مرونة الطلب}}$$

راجع : الدكتور عبد المنعم البيه ، نظرية القيمة ، ص ١٥٧ وما بعدها .

الفئات فزيادة فى الانفاق فزيادة فى الاستيراد اذ أن الميل الحدى الى الاستيراد فيها مرتفعا فيزداد استيراد السلع الكمالية المرتفعة الأثمان ويزداد الانفاق فى اقتناء المنازل والرياش ... والسيارات ، كذلك يؤدى التضخم الى انتشار المضاربة ومحاولة البعض تحقيق ارباح عالية بالقيام بعملياتها .

كذلك من العيوب التى توجه الى التضخم – فى الدول المتخلفة اقتصادياً كوسيلة من وسائل تدبير الأموال هو أنه يؤدى الى زيادة فى الفروق بين الطبقات فيزيد من ثراء طبقة الاغنياء ومن حاجة طبقة الفقراء .

بالرغم من تلك العيوب التى توجه الى التضخم فى الدول المتخلفة اقتصادياً نجد أن التضخم كثيراً ما أدى الى سياسات التوسع الصناعى فى العديد من الدول . فعلى حد تعبير الأستاذ لويس يؤدى التضخم الى التوسع الصناعى فى الدول التى تتوفر فيها طبقة من رجال الأعمال والصناع – كما كان الحال – فى انجلترا منذ الثورة الصناعية (١) .

كذلك اثبتت التجربة الروسية نجاح سياسة التضخم لتمويل التوسع الا نتاجى دون أن تكون مصحوبة بزيادة فى الفروق بين الطبقات – وذلك لأن الحكومة حصلت على كل الزيادة فى الدخول واستخدمتها بدورها فى عمليات التوسع فى الانتاج . ونجحت سياسة التضخم فى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وغيرها من الدول الصناعية أثناء الحرب العالمية الأخيرة فى تمويل التوسع وذلك عن طريق زيادة معدلات الضرائب والتوسع فى تطبيق مبدأ التصاعد فيها .

كذلك أدى التضخم فى اليابان فى الفترة ١٨٧٠ – ١٩١٤ الى المساهمة فى حل مشكلة التمويل وذلك بما حققته المنشآت من أرباح أعيد استثمارها ، كما قامت الحكومة بفرض ضرائب مرتفعة على القطاع الزراعى .

---

(١) William Arthur Lewis, op. cit., p. 17.

وفى مصر نجد أن التضخم الذى اجتاحها أثناء الحرب العالمية الثانية أدى الى تجميع أموال وفيرة فكان فى الامكان استخدامها فى تمويل عمليات النمو الاقتصادى . فلقد استطاعت مصر خلال السنوات ١٩٤٠ — ١٩٤٤ من تجميع أرصدة كبيرة فى الخارج تزيد عن ٣٧٥ مليونا من الجنيهات أى حوالى ١٨٪ من مجموع الدخل القومى خلال تلك الفترة . الا أن هذه الأرصدة — فى عرفنا — تجمعت لمصر فى ظل ظروف وأوضاع معينة وأدت الى حرمان السوق المصرية من العديد من السلع الضرورية كما أدت الى حرمان الجهاز الانتاجى من الاستهلاكات والتجديدات أثناء فترة الحرب. فلو كانت يد مصر حرة طليقة فى استخدام تلك الأموال لاستخدم جزء كبير منها فى استيراد السلع الاستهلاكية والكماليات من الخارج .

وعلى الدول المتخلفة اقتصادياً التى ترى تحقيق أكبر فائدة ممكنة من التضخم فى حل مشاكل التمويل أن تعمل على زيادة انتاجها . فالتنمية الاقتصادية تؤدى الى زيادة دخول الأفراد فيزيد طلبهم على السلع والخدمات وعلى الأخص المنتجات الغذائية . لذلك يتعين على القطاع الزراعى أن يزيد من انتاجه والا فان التنمية ستؤدى الى ارتفاع الأسعار والى زيادة فى الميل الى الاستيراد .

٤ — التمويل الحكومى :

يعتبر القطاع الحكومى من أهم مصادر توفير الأموال المطلوبة فى نواحى الانتاج . وكلما كانت الدولة أكثر تخلفا كلما كانت مسئولية الحكومة أكبر وكلما استدعى الأمر التوسع فى الاستثمار الحكومى . وتستمد الدولة أموالها من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ومن أرباحها من المشروعات التى تقيمها أو تشترك فيها ومن ايراداتها من أملاكها ومن القروض العامة وهكذا . ولا تفرق ميزانية الدولة — فى معظم الحالات — بين الانفاق العادى

والانفاق الرأسمالى . واذا تضمنت ميزانية الدولة فائضا فانه يمثل جزءاً من عرض رأس المال ، كما أنه اذا ظهر عجز بالميزانية فانه يمثل اضافة الى الطلب الكلى على الأموال فى السوقين النقدية والمالية .

ويحبذ نفر من الاقتصاديين التمويل عن طريق العجز فى الميزانية الا أن البعض الآخر لا يرى التوسع فى اتباع سياسة الميزانيات الحكومية غير المتوازنة فى الدول المتخلفة وذلك لأن هذا الاختلال يؤدى الى تضخم قد يكون من الصعب وقفه أو السيطرة عليه وهذا يسبب مشاكل جسيمة فى ميزان المدفوعات ثم على قيمة العملة الخارجية . ويرى هؤلاء أنه يتعين على الميزانية أن تكون متوازنة ويفضلون وجود فائض يستغل فى مشروعات التنمية .

وبوسع الدول أن تزيد من اصدار العملة بلاغطاء من الذهب أو الأصول الأجنبية ، وبذلك تستطيع أن تزيد مافى حوزتها من نقود ، وتستطيع أن تستخدم تلك الأموال فى عمليات التنمية الاقتصادية الا أن التوسع فى الاصدار كثيراً ما يؤدى الى خلق التضخم . والتضخم فى دولة مثل مصر يؤدى الى ارتفاع فى أثمان المواد الغذائية فيطالب العمال بالزيادة فى الأجور فترتفع تكاليف الانتاج . كذلك يؤدى التضخم الى سوء التوجيه الاستثمارى ، فالمشروعات والأفراد يبدأون فى المضاربة سعيا وراء الربح مما يزيد فى ارتفاع الأسعار كما تنتشر عادة اكتناز الذهب والاحتفاظ بالعملات الأجنبية . كذلك يعمل التضخم على أحجام رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة حالياً فى الدولة ، كذلك لا يشجع التضخم ذوى الدخول المتوسطة والمنخفضة على الادخار وأخيراً فان ارتفاع مستويات الأسعار فى الدولة يجعلها سوقاً جيداً للبيع فيها وسوقاً رديئا للتصدير منها وبذلك يتحول الميزان الحسابى لغير صالحها وتقل حصيلة دخلها من العملات الأجنبية .

كذلك تستطيع الدول أن تساهم فى حل مشاكل التمويل عن طريق زيادة معدلات الضرائب ويعترض البعض على مبدأ التوسع فى فرض ضرائب فى الدول المتخلفة حيث أن مستويات الدخول فيها منخفضة ، فالضرائب

تؤدى الى زيادة فى هذا الانخفاض وهذا يتنافى مع مبادىء الاصلاح السائدة حاليا . كذلك فان الضرائب تؤدى الى نقص فى معدلات الاستهلاك وهذا قد يكون من العقبات الرئيسية أمام اقامة المشروعات لتعذر تسويق منتجاتها محلياً . كذلك فان حصيلة الضرائب تستعمل لمقابلة بعض المصاريف الجارية للخدمات العادية للدولة ، وليس من العدل أن تمول بها مشروعات تستفيد منها الأجيال القادمة (١) . وأخيراً فان زيادة الاعباء الضرائبية لمقابلة تمويل المشروعات الانتاجية كثيراً مايؤدى الى عرقلة التقدم الاقتصادى ونفور المستثمرين المحليين والأجانب عن الاشتراك فى عمليات الانتاج (٢) .

كذلك تعتبر القروض الداخلية من وسائل الحصول على أموال لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية فالدولة تستطيع أن تصدر الاذون والسندات وتستخدم حصيلتها فى مشروعات انتاجية . والاقتراض اذا كان سلما غير تضخمى اعتبر وسيلة مشروعة لأنه طريقة عادلة لتوزيع الاعباء بين الأجيال المستفيدة (٣) كما أنه وسيلة لتفادى الاضرار التى قد تترتب على التوسع فى فرض الضرائب كما سبق ورأينا . وعهد الحكومة المصرية بالتمويل عن طريق الاقتراض من السوق الداخلية حديث . ولقد بلغت حملة القروض حتى أوائل عام ١٩٥٦ حوالى ١ر٢٣٠ مليونا من الجنيهات أى حوالى ٢٥٪ من مجموع الدخل القومى وبلغت قرب نهاية عام ١٩٥٨ ، ٣٤٦ مليونا من الجنيهات أى مايزيد على ثلث الدخل القومى ، فى حين أنها كانت ١٤٣ مليوناً من الجنيهات فى نهاية ١٩٥١ (٤) . وكانت القروض فى المبدأ

---

(١) الدكتور عبد المنعم القيسونى ، محاضرة عن تمويل المشرعات الانتاجية ١٩٥٦ ص ٦

(٢) أنظر : اسماعيل محمد هاشم ، مدى تأثر سياستنا التصنيعية فى مصر بالتشريعات الضرائبية القائمة ، ص ٣٧

(٣) أنظر محاضرة الدكتور القيسونى السابق الاشارة اليها – ص ٧

(٤) أنظر النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى – العدد الأول – ١٩٥٦ – ص ٩٣ وكذلك العدد الرابع ، ١٩٥٨ ص ٤٢١ . فى نهاية سنة ١٩٥١ كان ١٠٨ مليون جنيه تمثل القرض الوطنى وقرض فلسطين ، والباقى وقدره ٣٥ مليونا فى أذون خزانة أما فى ٣٠ / ١١ / ١٩٥٨ ظل نصيب القرض الوطنى وقرض فلسطين على ما هو عليه وبلغت قيمة قروض الانتاج ٥٠ مليونا ، وسندات الاصلاح الزراعى ٣٣ مليونا ، وأذون الخزانة ١٥٥ مليونا .

تستخدم فى أغراض غير انتاجية كما فى القرض الوطنى الخاص بتحويل الدين الأجنبى الى دين محلى أو قرض فلسطين ، أما حالياً فان معظم القروض تستخدم فى أغراض انتاجية .

رؤوس الأموال الأجنبية :

من الثابت أن الدول الصناعية المتقدمة اقتصادياً لديها وفرة وفائض من رؤوس الأموال الأجنبية . وان الدول المتخلفة فى أشد الحاجة الى تلك الأموال فى صورة عدد وأدوات وآلات وخبرة . والمفروض أن الكفاية الحدية لرأس المال فى الدول المتخلفة تفوق الكفاية الحدية لرأس المال فى الدولة المتقدمة اقتصادياً مما يؤدى الى انتقال الأموال حتى تتساوى الكفاية الحدية فى المنطقتين . وتعانى مصر من نقص الأرصدة الأجنبية التى لها قوة شرائية فى الأسواق الخارجية كما أن التوسع فى البرنامج الانتاجى سيتطلب مزيداً من العملات الأجنبية . كذلك فان مساهمة الأموال الأجنبية فى الضروب الانتاجية يستبعد بعض مساوىء التمويل بالوسائل الأخرى وعلى رأسها الآثار التضخمية .

ومن الثابت كذلك أن الكفاية الانتاجية الاجتماعية لرأس المال فى الدول المتخلفة تفوق الكفاية الانتاجية الاجتماعية لرأس المال فى الدول المتقدمة . ومع ذلك فتوجد عدة اعتبارات فى الوقت الحالى تحول دون حرية انتقال رؤوس الأموال من الدول المتقدمة الى الدول المتخلفة نجملها فيما يلى :

(ا) نلاحظ أن معدلات الأرباح فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الوقت الحالى مرتفعة وقد تفوق معدلات الارباح فى بعض نواحى الاستثمار فى الدول المتخلفة وهذا أدى الى حرمان الدول المتخلفة من الأموال الأمريكية بل أدى كذلك الى نزوح رؤوس الأموال للاستثمار فى الولايات المتحدة الأمريكية .

(ب) أدى انتشار سياسات القومية الاقتصادية الى حرمان رؤوس الأموال الأجنبية من دخول بعض الميادين والى اخضاعها لرقابة محكمة من قبل الدولة . وفى حالات عديدة تتعرض الصناعات التى تشترك رؤوس الأموال الأجنبية فيها الى التأميم بل وربما الى المصادرة .

(جـ) تعرض العالم منذ الحرب العالمية الأولى الى مشاكل نقدية جسيمة أدت الى الاقلاع تدريجيا عن نظام الذهب الدولى ثم الى التقلبات المستمرة فى معدلات الصرف الخارجى والى قيام العديد من الدول بتخفيض القيم الخارجية لعملاتها . ولاشك أن هذا الاضطراب النقدى أدى الى احجام الاستثمار الأجنبى لأن المستثمر أصبح عرضة لخسائر رأسمالية .

(د) كذلك هناك قصور فى الطلب على رؤوس الأموال فى الدول المتخلفة نظراً لضعف المقدرة على الشراء وبالتالى قصور الطلب .

(هـ) وفى الماضى كنا نجد رؤوس الأموال الأجنبية تغزو الصناعات الاستخراجية وصناعات انتاج المواد الأولية المطلوبة فى السوق الأوربية وغيرها من الأسواق الصناعية ، أما فى الفترة الأخيرة فنظراً لأن سوق الدول الصناعية لم تعد كما كانت فان تلك الصناعات لاتلق نفس الاهتمام . ومن ناحية أخرى فان صناعات التصدير فى الدول المتخلفة — سواء فى صورة مناجم أو مزارع — تحتاج الى رؤوس أموال كبيرة وعلى العكس من ذلك فان الانتاج للاستهلاك المحلى — فى الأغذية والملابس — فى العادة يكون ذو طابع اكتفائى محدود (١) .

---

(١) Dr. Singer, "The Distribution of Gains between Investing and Borrowing countries" American Economic Review, Papers and Proceedings, May, 1950.

فبلغت الاستثمارات الأمريكية المباشرة فى الخارج عام ١٩٤٨ احدى عشر بليوناً من الدولارات موزعة بالتساوى تقريبا بين الدول المتخلفة اقتصادياً والدول المتقدمة . الا أن الأموال الأمريكية فى الدول المتخلفة كان ثلاث أرباعها مستثمراً فى الصناعات الاستخراجية — صناعات التعدين وعلى رأسها زيت البترول — وفى المنافع العامة كما يتضح من الاحصائية التالية :

توزيع الاستثمارات الأمريكية المباشرة فى الخارج فى عام ١٩٤٨[١]

	الدول المتخلفة (النسب المئوية)	الدول المتقدمة (النسب المئوية)
الصناعات الاستخراجية	٥٩	٢٣
الصناعات الأخرى	٢٢	٥٩
صناعات المنافع العامة	١٦	٧
استثمارات متنوعة	٣	١١
	١٠٠	١٠٠

ومن الناحية الأخرى فان الدول المتخلفة تخشى من أن يجر الاستثمار الأجنبى فى أذياله التدخل السياسى ، ففى مصر مثلا أدى الاقتراض من الخارج تدريجيا الى الاستعمار الشامل . الا أن هذه المخاطر لم تعد موجودة لأن مصر — ومعظم الدول المتخلفة الأخرى — لن تقبل استثماراً أجنبياً الا بشروط تتفق وبرامج التنمية ولن يكون هناك أى مساس بسيادة واستقلال مصر التام . ولقد استطاعت الولايات المتحدة الاقتراض من دول غرب أوربا فى نهاية القرن التاسع عشر فأقامت دعائم اقتصاد منوع قوى وطيد الأركان دون أن تفقد حريتها فى الميدان الداخلى أو فى المجتمع الدولى [٢] .

(١) Some Aspects of Capital Accumulation in Underdeveloped countries, op. cit., p. 13.

(٢) بحث فى استثمار رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر السابق الاشارة اليه ص ٣٠ — ٣٢

ومن الهيئات الدولية المتخصصة فى التمويل الأجنبى البنك الدولى للانشاء والتعمير الذى يقوم باقراض الدول المتخلفة بشروط معينة أهمها أن تؤدى القروض الى زيادة الانتاج . ولقد بلغت قروض البنك من ١٩٤٧ — أى من تاريخ أول قرض — حتى مارس عام ١٩٥٩ مايزيد عن ٤ر٢ بليوناً من الدولارات (١) . . وبالرغم من القواعد التى وضعها البنك فى تقديم القروض فان البنك كثيراً ما لا يتمسك بالحياد السياسى أو الاتجاه التعاونى فى مجال التعاون الاقتصادى الدولى (٢) . كذلك من الهيئات الدولية الحديثة والمتخصصة فى التمويل الأجنبى مؤسسة التمويل الدولية International, Finance, Corporation ، الا أن مقدرتها وامكانياتها ما زالت محدودة ولم تقرض المؤسسة طيلة حياتها القصيرة الا أقل قليلا من ١١ مليوناً من الدولارات . ومن المآخذ الرئيسية التى توجه الى مؤسسة التمويل الدولية هى أن على الدولة المقترضة أن تقوم بدفع الفوائد وأصل الدين بالدولار الأمريكى وهذا أمر صعب وكثيراً ما يتعذر تحقيقه (٣) .

ولم تتمكن مصر من الحصول على أى قرض من هاتين المؤسستين الدوليتين بالرغم من اشتراكها بهما وبالرغم من حاجتها الماسة الى قروض ذات طبيعة انتاجية .

هل من الأصلح الاعتماد فى التمويل على المصادر الداخلية أم الخارجية ؟

كان الاتجاه فى الماضى يميل نحو تحميل الدول المتقدمة بعبء تقديم الأموال للدول المتخلفة وقد قدر خبراء هيئة الأمم أن الدول تحتاج الى ١٩

---

(١) World Band, Loans at Work. وكانت القروض مقسمة على القارات كما يلى بملايين الدولارات : ٥٤٣ أفريقيا — ٩٥٩ أمريكا اللاتينية — ١٢٠٠٠ آسيا — ١٢٦٩ أوروبا — ٣١٧ أستراليا .

(٢) مما يؤدى الى أن سياسة البنك كثيرا ما تنحرف عن سياسة الحياد هو أن أربعة دول وهى كندا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة تتمتع بحوالى ٥٠ ٪ من أصوات البنك . أنظر اقتصاديات التجارة الخارجية السابق الذكر — ص ٢١٠ — ٢١٩

(٣) International Finance Corporation, Adress by Robert L. Garner, President of I.F.C. Oct. 1958 p. 4 - 6.

مليون دولار سنوياً لرفع الدخل القومى بمعدل ٢٪ سنوياً منها ١٠ بليون دولار يتعين أن تأتى لها من المصادر الخارجية [١] كذلك قدر الخبراء أن المدخرات الأهلية فى الدول المتخلفة اقتصادياً بمبلغ ٥٢٤٠ مليون دولار سنوياً أى أنها تحتاج سنوياً الى ١٣٨٩٤ مليوناً [٢] . فكأنه يتعين على الدول المتقدمة اقتصاديا أن تقدم للدول المتخلفة مايفيض عن حاجتها من أموال . أى أن الرأى السائد كان يرى اضطلاع البلاد المتقدمة بتمويل أعمال التنمية فى الدول المتخلفة . الا أن الاتجاه فى الوقت الحالى لا يميل الى الأخذ بهذا المبدأ فلقد ظهر من يحذر من التمويل الخارجى على اعتبار أنه يخلق كثيراً من المتاعب المالية التى تقتضى جهوداً ضخمة من جانب البلاد المتخلفة حتى ينجح التمويل الخارجى فى مهمته .

ويرى البعض ، وعلى رأسهم الأستاذ وليم أرثر لويس — أن الدول المتخلفة بقادرة على احتجاز نسبة تصل الى ١٢٪ من الدخل تخصص لعمليات تمويل التنمية — حقيقة أنها حالياً لاتدخر أكثر من ٥٪ من دخلها القومى الا أنها تستطيع تدبير تلك الزيادة عن طريق خلق المؤسسات والمنشآت المشجعة للادخار مثل بنوك الادخار ، وصناديق التوفير ، ومؤسسات الادخار الريفية ، وجمعيات المبانى ، وشركات التأمين ... وهكذا [٣] . ودلل على صحة رأيه بما حققته الدول المتقدمة اقتصادياً فى مراحل التصنيع الأولى — أى عندما كانت متخلفة — فلقد استطاعت تدبير نسبة تزيد عن نسبة المقترحة من المصادر الداخلية . الا أن تدبير هذه النسبة — المرتفعة نسبيا — من الدخل ، فى رأينا أمر متعذر على الدول المتخلفة للأسباب

---

(١) حددت نسبة رأس المال الأجنبى المطلوب فى أعمال التنمية الاقتصادية فى الدول المتخلفة اقتصاديا الى رأس المال الوطنى بنسبة ٥٠ ٪ ، هكذا حددها Mandlebbum, Staley, Rosentein

(٢) أنظر Untinted Nations, Measures for economic development in under -developed countries, p. 76.

(٣) Aspects of Industrialization, op. cit., p. 15.

التى سبق واستعرضناها وعلى رأسها انخفاض معدلات الدخول وارتفاع الميول الى الاستهلاك هذا بالاضافة الى أن الدولة تميل فى الوقت الحالى نحو تحقيق العدالة فى توزيع الثروات والدخول وعدم تركيز تجميع الثروات والدخول فى أيد قليلة . وهذا عكس ما صاحب التصنيع فى انجلترا وفرنسا وألمانيا ، فلقد صاحب التنمية الاقتصادية فى تلك الدول انتشار وسيادة النظام الرأسمالى الذى كان يميل الى تركيز التمويل فى أيد قليلة كذلك فان المغالاة فى تخصيص نسبة مرتفعة لعمليات التنمية فى أولى مراحلها قد يكون عمل غير مرغوب فيه وذلك لما يؤدى من صعوبات ومشاكل ، ولأن تجميع الأموال الحقيقية سوف يصبح أسهل بمرور الوقت كلما تطورت النواحى الانتاجية لأن توجيه الاهتمام الى الاستفادة من التقدم الفنى فى الصناعة يؤدى الى خفض تكلفة تكوين رؤوس أموال جديدة هذا على اعتبار أن الموارد المتوفرة للانتاج ستبقى على ماهى عليه من حيث الكمية والنوع . ويضيف أنصار الاعتماد على المصادر الداخلية لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية حجة الى حججهم بذكر قصة التطور الاقتصادى الحديث بالاتحاد السوفيتى . فقد اعتمد الاتحاد السوفيتى فى تمويل عمليات التنمية الاقتصادية فى مراحلها الأولى على رؤوس الأموال الأجنبية [1] ، وعندما رأى النظام السوفيتى الجديد ضرورة التوسع فى التنمية وتطبيق نظام مشروعات السنوات الخمس لم ير بدا من الاعتماد على المصادر الداخلية فحدد الاستهلاك ونظم الانتاج ووجه جميع الفائض نحو ضروب الانتاج التى تراها الدولة . لذلك فان انخفاض المقدرة على الشراء لم يكن عائقا أمام التنمية طالما أن الدولة هى التى تختار المشروعات التى تتمتع بالأولويات والتوزيع . الا أن الوضع فى معظم الدول المتخلفة اقتصاديا ومنها مصر يختلف عنه فى الاتحاد السوفيتى . فلا شك أن نجاح التنمية الاقتصادية بالاتحاد السوفيتى — إن صح لنا أن نسميه نجاحا — كان نتيجة لحجم الموارد الطبيعية ودرجة صلاحيتها للاستغلال ولوفرة الأيدى العاملة ودرجة مهارتها فى الصناعة وغيرها من الأعمال . أما فى مصر

---

[1] راجع التطور الاقتصادى فى الاتحاد السوفيتى للمؤلف صفحات ٣٦–٣٨

فان الدولة رأت أن تتبع فلسفة اقتصادية مختلفة تتلخص فى اشراف الدولة على الانتاج والتوزيع تاركة للأفراد مجال الاختيار فى كل من نواحى الانتاج والاستهلاك ، معتزة بالابقاء على حرية الفرد الاقتصادية فى حدود السياسة العامة . لذلك فلا نستطيع الموافقة على سياسة تقييد الاستهلاك المطلق بغرض توفير الأموال اللازمة لعمليات النمو الاقتصادى .

وفى الهند نجد أن الآراء تميل الى الأخذ بمبدأ الاعتماد على مصادر التمويل الداخلية ويرون أن الاصلاح الزراعى وغيرها من السياسات التى تؤدى الى تحديد دخول الطبقات الغنية والى تقليل التفاوت بين الطبقات يتعين تلافى اضرارها عن طريق توسع الحكومة فى الاستثمار أو أن يحصل كبار الملاك على الايجارات ويوجهونها ناحية الانتاج المرغوب (١) . وكذلك يرون ضرورة تحديد استهلاك طبقة المستفيدين من الزارعين خوفاً من أن الزيادة فى الدخول المترتبة على قانون الاصلاح الزراعى تؤدى الى زيادة فى الاستهلاك فى معدلات الاستثمار (٢) . كذلك نجدهم يطالبون بضرورة ضمان حصول الصناعة على ارباح عالية وعلى أن تستخدم تلك الأرباح مرة ثانية فى ضروب الاستثمار المطلوبة (٣) .

ويركز فريق آخر توصياته فى ضرورة اهتمام الدول المتخلفة بالأيدى العاملة الغير منتجة وعلى الأخص وأن معظم الدول المتخلفة تعانى حاليا

---

(١) حدث فى اليابان أن قامت الحكومة بشراء الأراضى الزراعية من الاقطاعيين وتولت ادارة الأراضى والاقطاعيات متحملة ما كان على أصحابها من ديون والتزامات . ولقد نجم عن هذا الوضع أن أصبح لدى الاقطاعيين أموالا وفيرة – فى صورة بنكنوت أو سندات حكومية – ولم يعد عليهم التزامات أو ديون . فلما أعلنت الحكومة عن استعدادها لبيع بعض المصانع المملوكة لها والتى كانت أقامتها لتشجيع الصناعة والمساعدة فى وضع حجر أساس التصنيع فان طبقة الملاك القدامى بادروا الى شرائها ، فساعد ذلك على الانتقال بالمجتمع من مرحلة الزراعة الاقطاعية الى الصناعة الرأسمالية ، كما أدى ذلك الى المساهمة فى علاج مشكلة تدبير رؤوس الأموال .

راجع W. Arthur Lewis the Theory of Economic Growth, p. 237

(٢) Aspects of Industrialisation, op. cit., p.18

(٣) أنظر النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى – العدد الأول – ١٩٥٦ ص ٧

من ظاهرة البطالة المقنعة [1] . ولقد كثرت التقديرات عن البطالة المقنعة فى مصر الا أن الثابت أن نسبة كبيرة تتراوح بين ٢٥٪ ، ٥٠٪ من السكان الزراعيين يعتبرون فى حالة بطالة مقنعة [2] . وطالما أن المساحة المحصولية لم تزد الا بنسب محدودة خلال الفترة الأخيرة ، كما أن الصناعة لم تستوعب الا عدداً محدوداً ، فان البطالة المقنعة مازالت قائمة بل ومتزايدة نتيجة للزيادة المستمرة فى عدد السكان .

٢ — ضيق السوق المحلية

تعانى الدول المتخلفة من انخفاض مستويات الدخول ومعدلات الاستهلاك وتؤدى أية زيادة فى الدخول الى زيادة فى الانفاق الاستهلاكى وعلى الأخص على المواد الغذائية ، بمعنى أن الميل الى الانفاق على المواد الغذائية فيها كبيراً [3] وعلى العكس من ذلك تنفق الدول الصناعية المتقدمة حوالى ٢٠٪ من دخلها على المنتجات الصناعية — المنتجة محليا والمستوردة — بينما لاتنفق الدول المتخلفة الا نسبة تتراوح بين ٥ — ١٠٪ من دخلها على المنتجات الصناعية ومعظمها من الواردات الأجنبية [4] . وتؤدى التنمية الاقتصادية الى زيادة فى الدخول وبالتالى زيادة فى الاستهلاك . وطالما أن الميل الى استهلاك المواد الغذائية كبير فان معظم الزيادة فى الطلب توجه الى المواد الغذائية .

---

(١) Some Aspects of Capital Accumulation in underdeveloped Countries, op.cit.

(٢) قدر الأستاذ كليلاند البطالة المقنعة فى عام ١٩٣٧ بحوالى نصف السكان الزراعيين وذكر أنه يمكن تخفيض عدد العمال الزراعيين بمقدار مليونين ، وعدد السكان فى الريف بحوالى خمسة ملايين . بل ويضيف الأستاذ كليلاند الى ذلك أنه باستخدام الوسائل الميكانيكية فان عدد العمال الزراعيين الفائض يصبح أكثر .

أنظر : Doreen Warriner. Land and Poverty in the Middle East, p. 33.

(٣) يقدر المنفق على المواد الغذائية فى الدول المتخلفة اقتصاديا بما يتراوح بين ٤٠ — ٥٠٪ من الدخل .

أنظر Aspects of Industrialisations op. cit. p.

(٤) المرجع السابق .

لذلك نجد أن التصنيع الواسع فى الدول المتخلفة اقتصادياً يستدعى مواجهة ثلاث مشاكل رئيسية :

(أولا) مشكلة تدبير المواد الغذائية الاضافية المترتبة على زيادة الدخول .

(ثانيا) مشكلة تصريف الفائض من الانتاج الصناعى .

(ثالثا) مشكلة تدبير المواد الأولية المطلوبة للصناعة .

مشكلة تدبير المواد الغذائية الاضافية :

يتعين على الدول المتخلفة اقتصادياً أن تولى انتاج المواد الغذائية عناية خاصة حتى لاتؤدى التنمية الى زيادة فى استيرادها والى تخصيص مبالغ أكبر من العملات الأجنبية كان يتعين استخدامها فى تدعيم أركان النهضة الاقتصادية والصناعية . ويذكر الأستاذ وليم آرثر لويس ان درجة كفاية الدول المتخلفة فى انتاج المواد الغذائية منخفضة على عكس ما هو موجود بالدول المتقدمة اقتصادياً . ففى كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة نجد أن نسبة تتراوح بين ١٢٪ الى ١٥٪ من السكان بقادرة على انتاج حاجة الدولة من المواد الغذائية – طالما توفرت الأراضى الزراعية المطلوبة – بينما نجد أن النسبة فى مصر ومعظم الدول المتخلفة الأخرى تزيد عن ٦٠٪ . بالاضافة الى ذلك نجد أن هذه النسبة الكبيرة من السكان لاتحقق انتاجاً يزيد عن نصف انتاج النسبة المنخفضة فى الدول المتقدمة [1] . كذلك نجدأن الدول المتقدمة تحقق زيادة سنوية فى انتاجية الفرد تقدر بحوالى ٢٪ . وفى مصر نجد أن نسبة كبيرة من السكان تعمل فى الزراعة وأنها بغير قادرة على انتاج حاجة الدول من المواد الغذائية ، كما أن معدلات انتاج الفرد لاتزيد من عام لآخر . ولا يرجع ذلك الى انخفاض الكفاية الانتاجية للزراعة المصرية – حيث معدلات الانتاج فى معظم الغلات والمحاصيل مرتفعة – وانما يرجع

---

[1] المرجع السابق .

الى أن مصر قد بلغت أقصى ما يمكن بلوغه من الانتاج فى حدود الامكانيات الحالية ، وان التوزيع الحالى فى الزراعة هو خبرة سنين طويلة .. ودراية كبيرة . كذلك لا يمكن زيادة الانتاج الزراعى عن طريق التوسع فى استخدام الأسمدة حيث أن معدلات استهلاك الأسمدة بلغت حاليا حدها الأقصى ، وأى انفاق جديد عليها لن تقابله زيادة فى الانتاج .

ولقد حاول العديد من الدول المتخلفة اقتصادياً علاج مشكلة انخفاض الدخول بالتحول الى انتاج محاصيل جديدة تعود عليهم بدخول أوفر . فالزراعة الرأسمالية أو التجارية التى صاحبت الثورة الصناعية أدت الى زيادة كبيرة فى دخول الدول المتخلفة . وفى مصر كذلك نجد أن الاهتمام بزراعة القطن والتوسع فيها أدى الى زيادة ملحوظة فى الدخول ، الا أن معدلات الاستبدال الدولية منذ فترة من الوقت مالت الى غير صالح الدول الزراعية ، كذلك نلحظ أن أسعار القطن اتخذت شكلا تنازليا ابتداء من عام ١٩٥٣ لذلك ليس أمامنا من علاج لمشكلة الزراعة سوى العمل على زيادة الانتاج — وعلى الأخص من السلع التى يوجد عليها طلب كبير مثل القمح والأذرة والخضر والفواكه . فاستصلاح أراضى شمال الدلتا وتنفيذ مشروع السد العالى والاستفادة من المياه الجوفية ستؤدى الى زيادة فى المساحات المنزرعة والمحصولية (١) . كذلك يتعين علينا اعادة النظر فى الغلات التى يجب زراعتها (٢) .

مشكلة تصريف الفائض من الانتاج الصناعى :

رأينا أن من المشاكل الأساسية التى تواجه التنمية الاقتصادية مشكلة ضيق الأسواق الداخلية . فالصناعات الجديدة التى يتعين اقامتها — لامتصاص

---

(١) السد العالى — المرجع السابق الاشارة اليه .

(٢) فمثلا يعد قسم الخضر بكلية الزراعة بجامعة عين شمس برنامجا لزراعة ٤٠٠ ألف فدان بالخضر لتصديرها الى الخارج ويقدرون أن البلاد ستجنى من وراء ذلك ١٠٠ مليون جنيه من النقد الأجنبى سنويا . أنظر جريدة الأهرام بعدد ٤ يونيو سنة ١٩٥٩

الفائض من الأيدى العاملة ولتحقيق زيارة فى الدخل القومى . قد تجد الكثير من الصعوبات بصدد التخلص من منتجاتها نظراً لانخفاض الدخول والمقدرة على الشراء ولأن نسبة بسيطة من الدخل تتراوح بين ٥٪ الى ١٠٪ — كما سبق ورأينا — تنفق على المنتجات الصناعية . لذلك يتعين اختيار الصناعات الملائمة للاستهلاك المحلى من ناحية ، والصناعات التى يسهل تصريف منتجاتها فى الأسواق الدولية من ناحية أخرى .

كذلك تواجه الدول المتخلفة اقتصادياً وهى بصدد تنمية اقتصادياتها بمشكلة الاختيار بين الصناعات الانتاجية والصناعات الاستهلاكية ، وبمعنى آخر أى الصناعات يجب أن تولها اهتمامها وعنايتها . ولمحاولة الاجابة على هذه النقطة نذكر أن الاستثمارات فى التصنيع تقسم بين أربعة قطاعات صناعية رئيسية هى :

(ا) صناعات المنافع العامة والتى تتخصص فى بناء رأس مال اجتماعى مستديم وتقدم خدمات ضرورية تؤدى الى خفض نفقات الانتاج فى ضروب الاستثمار الأخرى . وتشمل وسائل النقل والمواصلات وتوليد القوى ومشروعات الرى والصرف والتعليم والصحة وهكذا .

(ب) الصناعات الاستخراجية : وتختلف أهميتها من دولة الى أخرى تبعاً لنتائج المسح الجيلوجى . ويمكن الافادة من المنتجات المعدنية فى اقامة بعض الصناعات أو فى الحصول على عملات أجنبية ضرورية لاستمرار التنمية الاقتصادية .

(جـ) صناعات الانتاج : فنجد أن الهدف الأساسى للتنمية الاقتصادية هو توفير قدر متزايد من عوامل الانتاج لتوفير كميات متزايدة من السلع الوسيطة اللازمة لانتاج الآلات ومعدات الانتاج الأخرى — أى توفير طاقات جديدة للصناعات التى تنتج الحديد والصلب والأسمنت والأدوات

الهندسية وهكذا . ويعتقد البعض أن التنمية الصحيحة تقتضى خلق قاعدة صناعية استثمارية تفى باحتياجات الجهاز الانتاجى من السلع الرأسمالية وبذلك تحقق لنا بناء انتاجياً سليماً واستقلالا اقتصادياً غير منقوص [1] . ولاشك أن النهوض الصناعى يتطلب زيادة الاستثمار فى صناعات الانتاج وهذه ستؤدى الى زيادة فى عمليات تكوين رأس المال والنهوض بالانتاج عموما .

(د) صناعات الاستهلاك : يرى البعض انه من الضرورى انشاء مصانع تمد السوق بفيض من سلع الاستهلاك . فالزيادة فى الدخول المترتبة على التنمية الاقتصادية ستؤدى الى زيادة فى الطلب على سلع الاستهلاك ، لذلك يتعين على الدولة أن تعمل على توفيرها حتى لا ترتفع أثمانها . ومن الصناعات الاستهلاكية التى استهلت بها انجلترا وبعض الدول الأخرى نهضتها الصناعية هى صناعة المنسوجات . لذلك يقترح البعض بضرورة الاهتمام بصناعة المنسوجات فى الدول المتخلفة وذلك للأسباب الآتية [2] :

١ — مرونة الطلب على المنسوجات نسبيا ، فالانخفاض فى أثمانها يؤدى الى زيادة بنسبة أكبر فى الطلب عليها . ولقد استطاعت اليابان تحقيق برنامج انمائى واسع استهلته باقامة صناعات المنسوجات الرخيصة فتمكنت من غزو الأسواق العالمية .

---

(١) أنظر : التخطيط الاقتصادى فى مصر والهند للأستاذ محمود محمد ابراهيم — رسائل فى التخطيط القومى — ٦ — ابريل ١٩٥٧ ص ١٣

(٢) B. K. Shank, Agriculture and Industrialization, p. 102 - 103.

٢ – وفرة المواد الأولية المطلوبة للصناعة وعلى الأخص القطن والصوف أو سهولة الحصول عليها .

٣ – سهولة نقل المنسوجات الى الأسواق العالمية بتكاليف معقولة .

٤ – استخدام أعداد كبيرة من الأيدى العاملة والاستفادة من انخفاض أجورها وسهولة تدريبها على اتقان فنون الانتاج فى هذه الصناعة .

ويرى العديد من الاقتصاديين أن اقامة صناعات الاستهلاك فى البلاد المتخلفة يعد المرحلة الأول فى تصنيعها وأن هذه المرحلة سيتلوها نشاط الاستثمار وقيام صناعات الانتاج وعلى رأسها صناعة الحديد والصلب ، وكلما أطرد تقدم التصنيع بعد ذلك زادت أهمية صناعات الانتاج بالقياس الى الصناعات الأخرى . ويرى فريق آخر أن التنمية الصحيحة تقتضى خلق قاعدة صناعية استثمارية تفى باحتياجات الجهاز الانتاجى من السلع الرأسمالية (١) .

ونرى أن اختيار الصناعات يقتضى دراسة مدى وفرة وندرة عوامل عوامل الانتاج المختلفة فى الدولة . فاختلاف نسب عناصر الانتاج فى الدول المختلفة يؤدى الى اختلاف الأجور والمكافآت التى تحصل عليها تلك العوامل (٢) فالبلاد المكتظة بالسكان مثل اليابان ومصر تنخفض فيها مستويات الأجور والبلاد التى توجد بها وفرة فى الأراضى الزراعية الخصبة مثل الولايات المتحدة وكندا تنخفض فيها أثمان الأراضى ، ومن البلاد كذلك ما تتوفر لديه رؤوس الأموال مما يؤدى الى انخفاض أسعار الفائدة . ويمكن أن نميز الحالات الرئيسية الآتية من ناحية الوفرة النسبية لعوامل الانتاج :

---

(١) أنظر التخطيط الاقتصادى فى مصر والهند ، المرجع السالف الذكر .

(٢) أنظر كتابنا ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، المرجع السالف الذكر ص ١٩–٢٠

ظروف العرض النسبي لعوامل الانتاج	البلدة (١)	البلد (٢)	البلد (٣)
وفير	العمل	الأرض	رأس المال
متوسط الوفرة	الأرض	رأس المال	العمل
نادر	رأس المال	العمل	الأرض

فالبلد (١) تتخصص فى الزراعات الكثيفة والصناعات اليدوية والبلد(٢) تتخصص فى الزراعات الواسعة وفى انتاج اللحوم والصوف وهكذا والبلد (٣) تتخصص فى انتاج السلع الانتاجية والمنتجات المرتفعة الثمن . ومن رأينا أن تقوم الدولة قبل اختيار الصناعات التى تتمتع بأولوية فى انتاجها بدراسة وحصر مواردها الطبيعية والبشرية وغيرها . ودولة مثل مصر يتعين — نظراً لندرة كل من الأرض ورأس المال ووفرة العمل — ان تتخصص فى الزراعة الكثيفة والصناعات اليدوية . ولكن نجاح تلك السياسة — أى سياسة التخصص الدولى — تتطلب انتشار سياسة الحرية التجارية وضمان حصول الدول على مطالبها من العالم الخارجى وهو أمر غير متوفر فى ظل الاقتصاديات الحالية . ومن ناحية أخرى نجد أن اختلاف حجم المشروعات وبالتالى نفقة الانتاج يؤدى الى قيام التبادل بين الدول بالرغم من عدم التقيد بشرط الندرة أو الوفرة النسبية لعوامل الانتاج [١] .

ومصر تعتبر من الدول المتخلفة اقتصاديا والفقيرة فى مقومات الصناعة الثقيلة بالرغم من وجود الحديد الخام بوفرة فى جنوبها وفى بعض المناطق الأخرى . والتصنيع على نطاق واسع يحتاج الى خدمات مشتركة منها القوى الكهربائية ، الأعمال الهندسية ، تسهيلات النقل ، وفرة مواد الوقود الأخرى من منتجات بترولية وفحم وغاز وهكذا . وتلك الأشياء لاتتوفر بالمعنى الاقتصادى فى مصر مما يعنى أن على الصناعة الحديثة فى مراحلها

---

[١] المرجع السابق ص ٢١

الأولى أن تتحمل نفقات مرتفعة نسبيا بصدد عمليات الانتاج وهذا يستدعى ضرورة التدخل من قبل هيئات حكومية لتحديد الصناعات التى تتمتع بالاولوية (١) .

ونرى ضرورة الاهتمام بكل من الزراعة والتعدين لأنهما سيعملان على توفير المواد الغذائية المطلوبة للسكان بكميات متزايدة — كما سبق ورأينا — وكذلك سيمدان الصناعة بقسط وافر من حاجتها الى المواد الأولية ومواد الوقود . كذلك يتعين الاهتمام بالصناعة — لامتصاص فائض الأيدى العاملة والعمل على زيادة الدخل القومى — سواء أكانت انتاجية أم استهلاكية طالما توفرت مقوماتها النسبية أودعت اليها ضرورة التنمية الاقتصادية أو الاستقلال الاقتصادى (٢) .

ويعترض البعض على اقامة عدد من مصانع الغزل والنسيج ويعتبرون هذا العمل عبثاً ولايمكن أن يدخل فى نطاق خطة اقتصادية لأن الخطة — فى رأيهم — لابد وأن تتضمن نمواً مطرداً فى الطاقات الانتاجية للاقتصاد القومى فى مجموعه (٣) .

---

(١) يتعين أن تبدأ الدول المتخلفة مشروعاتها التصنيعية باقامة الصناعات التالية : الأسمنت — الطوب — الزجاج — القيشانى — الأوانى الخزفية — الصناعات الخشبية — صناعة حفظ الفواكه والخضر — المياه الغازية — البيرة — الصناعات التجميعية Assembly Plants — الصناعات القطنية — الرايون — صناعة الملابس — الأحذية — السجاير — الزيوت النباتية — الصابون . واذا كانت أثمان مواد الوقود معقولة وكانت انتاجية العامل ليست شديدة الانخفاض ، واذا كانت الأجور الحقيقية منخفضة فن الممكن اقامة المصانع التالية : المسابك التى تستخدم الألواح المعدنية المستوردة واعادة تشكيلها — المنتجات الصناعية التى يوجد عليها طلب حقيقى يبرر اقامتها مثل العدد والأدوات الزراعية — ست الأسرة والمسامير — الأقفال — القطع المعدنية الصغيرة وعلى الأخص المطلوبة فى صناعة المبانى وهكذا .
أنظر Aspects of Industrialisation, op. cit. p. 14.

(٢) يتوقف التوازن فى الانتاج بين التوسع فى الانتاج الزراعى والصناعى على النسبة بين الميل الحدى الى استهلاك المنتجات الصناعية والميل الحدى الى استهلاك المنتجات الزراعية . أنظر المرجع السابق .

(٣) أنظر التخطيط الاقتصادى فى مصر والهند ، المرجع السالف الذكر ص ١٣ — ١٤

فاقامة مصانع للغزل والنسيج – فى رأيهم – تؤدى الى زيادة فى الطلب على بعض المواد الكيماوية للصباغة والتبييض « ويمكن توفير تلك الكميات عن طريق الاستيراد أو انشاء بعض المصانع المحلية ، غير أن انشاء مصنع محلي لتلك المواد قد تحول دونه اعتبارات هندسية فنية لصغر الطاقة الانتاجية للوحدة المزمع انشاؤها ، واذا فرض واقيمت تلك المصانع الكيماوية فان لايمكن استيعاب طاقتها الانتاجية الكاملة ولا يبقى أمامنا سوى الاعتماد على الاستيراد » (١) .

الا أننا لانتفق مع هذا الرأى لأن التوسع فى اقامة صناعة للغزل والنسيج فى مصر مثلا يكون باعثاً على اقامة وحدة – وربما وحدات – ذات حجم اقتصادى لانتاج المواد الكيماوية المطلوبة واستيعاب منتجاتها . وكذلك فان التاريخ الاقتصادى يلقننا درسا مؤداه أن التنمية الصناعية فى انجلترا واليابان وغيرها من الدول بدأت بانشاء مصانع للغزل والنسيج والتوسع فيها بالرغم من عدم توفر مادة الانتاج الأساسية .

لذلك يتعين الاهتمام بالصناعات الانتاجية واقامة قاعدة صناعية استثمارية وكذلك الاهتمام بالصناعات الاستهلاكية التى تتمتع بسوق واسعة فى الداخل والخارج . ويتعين على الحكومة أن تعين الصناعة والزراعة فى تصريف الفائض من انتاجها فى الأسواق الخارجية حتى تتمكن من الحصول على مزيد من السلع الانتاجية وأدوات رأس المال .

وتتلخص سياسات تشجيع التصدير فى دولة مثل مصر فيما يلى :

(ا) عدم السماح بزيادة الأجور الحقيقية بل والسعى دائما بالوسائل الفنية والادارية نحو تخفيض الأجور الحقيقية . ويتعين على الدولة اذا أرادت الابقاء على معدلات الأجور السائدة

---

(١) أنظر Aspects of Industrialisation, op' cit. p. 14.

أن لاتسمح بزيادة مستويات أسعار السلع والخدمات وعلى الأخص الأساسية وتعمل من جانبها على توفير المساكن الشعبية وعلى أحكام الرقام على أسعار السلع الأساسية .

(ب) أصبح تشجيع التصدير عن طريق تقديم الاعانات من السياسات الغير مقبولة لأنه يؤدى بالتبعية الى تطبيق الدول الأخرى لنفس السياسة ، لذلك تتخذ سياسة الاعانات أشكالا أخرى منها الاعفاء من الضرائب أو تفضيل الحكومة للمنتجات الوطنية حتى لوكانت تفوق أسعار المنتجات الأجنبية بنسبةمعينة ، أو قد ترى الدولة حمايتها من المنافسة الأجنبية وعدم السماح باستيراد السلع الأجنبية المثيلة أو الشبيهة وهذا يمكن الصناعة من البيع فى الأسواق الداخلية – حيث الطلب قليل المرونة لعدم توفر أركان المنافسة الحرة – بأسعار مرتفعة نسبيا والبيع فى الأسواق الخارجية – حيث الطلب شديد المرونة – بأسعار منخفضة نسبياً .

ملحق (١)

العلاقة بين الاستثمار وزيادة الدخل :

من المعلوم أن نسبة رأس المال المستثمرة الى الانتاج Capital-output ratio تعادل مقلوب معامل انتاجية رأس المال Capital productivity coefficient وتتغير هذه النسبة تبعاً للنشاط الاقتصادى وتبعاً لاختلاف مستلزمات رأس المال بالنسبة للوحدة من الانتاج الاضافى ، كذلك يختلف مقدارها تبعاً لمرحلة النمو وهكذا .

وفى تقرير اقتصادى لهيئة الأمم المتحدة قدر معامل رأس المال فى منهاج التنمية الاقتصادية فى الافغانستان كما يلى [١] :

٨ر١	الى	١	فى القطاع الزراعى
٢ر١	الى	١	فى صناعات النسيج
٦ر٤	الى	١	فى مشاريع الأسمنت

وقد أمكن تقدير نسبة رأس المال الى الانتاج عامة فى منهاج التنمية فى الافغانستان بنحو ٧ر٢ الى ١ ، وفى الهند قدر معامل رأس المال فى كثير من مشاريع التنمية بحوالى ٢ الى ١ ، ويقدر البعض نسبة رأس المال الى الانتاج عموما بنسبة تتراوح بين ٢- الى ١ ، ٢ الى ١ فى أولى مراحل التنمية الاقتصادية ، أما فى المراحل التالية فان النسبة تصبح ٣ الى ١ ثم تصل الى ٤ الى ١ فى المراحل الأخيرة فى التنمية كما هو فى الدول المتقدمة اقتصاديا [٢]

وفى مصر تدل الاحصاءات على أن متوسط الزيادة السنوية للدخل الأهلى فى الخمس السنوات ١٩٥٢ — ١٩٥٧ كانت ٦٥ر٤٪ سنوياً ،

---

(١) راجع تقرير هيئة الأمم الاقتصادى عن آسيا والشرق الأقصى لعام ١٩٥٤ ص ٥٨ وما بعدها .

(٢) أنظر : يونس صالح الحريثى ، أساسات التنمية الاقتصادية ص ٧٢ وما بعدها .

وهى نسبة تزيد عن التقديرات العامة التى وضعها بعض الاقتصاديين للدول المتخلفة [1] .

ولقد قدرت لجنة التخطيط القومى بالاقليم المصرى أن الانتاج القومى فى نهاية خمس سنوات فى الاقليم المصرى يزيد بمقدار ١٦٠ مليون جنيه باضافة ٦٩٥ مليوناً الى الاستثمارات الحالية . ففى الصناعة سنحتاج الى استثمارات جديدة قدرها ٢٦٦ مليون جنيه لزيادة الانتاج بما قيمته ١١٤ مليون جنيه فيكون معامل رأس المال الى الانتاج فى الصناعة حوالى ٢ر٣ (أى أننا نحتاج الى استثمارات جديدة قدرها ٢٦٦ مليون جنيه لزيادة الانتاج بما قيمته ١١٤ مليون جنيه) ، أما فى الزراعة فقد قدرت لجنة التخطيط أن معامل رأس المال الى الانتاج يبلغ ١ر٦ (أى أننا نحتاج الى ١٥٥ مليون جنيه من الاستثمارات الجديدة لزيادة الانتاج بما قيمته ٩٩ مليون جنيه) [2] ولقد شكلت لجنة خاصة لدراسة مشاكل تمويل الخطة الاقتصادية فى الاقليم المصرى ودلت نتائج دراساتها على امكان زيادة الدخل القومى خلال خمس سنوات بمقدار ٤٦٠ مليون من الجنيهات وذلك باضافة ٦٨٥ مليونا من الجنيهات الى الاستثمارات الحالية . وبعبارة أخرى اذا تمكن الاقليم المصرى من تحقيق استثمارات جديدة قدرها ٦٨٥ مليوناً من الجنيهات فان الانتاج السنوى يزيد بمقدار ٣٠٪ فى نهاية خمس سنوات وبذلك يكون معامل رأس المال ١ر٥ الى ١ . [3] .

---

(١) أنظر مذكرة السيد وزير الاقتصاد المركزى للسيد رئيس الجمهورية فى ١٩٥٩/٦/٩ ص١

(٢) المرجع السابق ص ٦

(٣) قدر الانتاج السنوى فى عام ١٩٥٩ بـ ١٩٢٧ مليون جنيه ، ونتيجة للاستثمارات المقترحة يرتفع الى ٢٤٨٧ مليونا فى عام ١٩٦٣ . اذا تحقق ذلك فان الدخل الحقيقى للفرد يزيد بنسبة ملحوظة . ولكن لاشك أن معدل الزيادة هذا يزيد كثيرا عن المعدلات التى سبق ورأيناها لكل من الأفغانستان والهند وغيرها من الدول المتخلفة .